

دراسات عالمية



الحوار الوطني اللبناني:
تجربة تتجاوز الوساطة الخارجية

وليد مبارك

الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 154

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم، والراغبين في الاستزادة من المعرفة في أرفع صورها. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية أكثر من ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الإطار يصدر المركز سلسلة "دراسات عالمية" التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

دراسات عالمية

– 154 –

الحوار الوطني اللبناني: تجربة تتجاوز الوساطة الخارجية

وليد مبارك

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مارس 2019

محتوىٰ الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of *The National Dialogue of Lebanon: An Experiment beyond External Mediation* by Walid E. Moubarak and published in *Emirates Ocassional Papers*, No. 90.

الطبعة الأولى، مارس 2019

ISSN 1682-1211

النسخة العادية ISBN 978-9948-24-904-7

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-24-910-8

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

المقدمة

اكتسبت الحاجة إلى الحوار الوطني داخل الدول زخماً منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي؛ ففي ظل النظام العالمي الجديد شهدت النزاعات والصراعات على المستويين الداخلي والخارجي للدول ازدياداً من حيث العدد ودرجة التعقيد؛ الأمر الذي بات يتطلب أدوات، ونهجاً حديثاً للوساطة، وآليات جديدة لحل النزاعات. وفي سبيل تحقيق النجاح وجب أن تكون الآليات المتبعة طويلة الأمد، وتلبِّي المصلحة، وأن تكون ذات صلة ببلد النزاع، وأن تكون شاملة، بمعنى أن توفر مشاركة واسعة لجميع الأطراف السياسية الرئيسية المحلية والمعنية بالنزاع. ولذلك أصبح الحوار الوطني إحدى الآليات الرئيسية المستخدمة لتحقيق هذه الغايات.

وقد يكون تعريف مصطلح "الحوار الوطني" إشكالياً؛ لأنه غالباً ما يتم الخلط بينه وبين مصطلحات مثل الوساطة والدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة. غير أن الحوار الوطني، بخلاف الوساطة، هو عملية تتم داخل الدولة، ذات طابع رسمي، ولا تتطلب تدخل طرف ثالث لتسوية المنازعات. وتهدف هذه العملية إلى بناء الثقة بين النخب السياسية خلال الأزمات الكبرى، والتصدي للتهديدات التي يمكن أن تعصف بالمجتمع؛ وصولاً إلى تحقيق حلول عملية وسلمية للمشكلات الأساسية التي لا يمكن حلها من خلال المؤسسات الدستورية القائمة.

وبما أن مفاهيم ماكس فيبر ومعاهدة ويستفاليا عام 1648 حول الشرعية والسيادة قد فشلت في كثير من الأحيان في تحقيق الاستقرار والاستمرارية؛ فقد دفع هذا الأمر العديد من دول العالم الثالث إلى اللجوء إلى عملية الحوار الوطني لإعادة

المقدمة

اكتسبت الحاجة إلى الحوار الوطني داخل الدول زخماً منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي؛ ففي ظل النظام العالمي الجديد شهدت النزاعات والصراعات على المستويين الداخلي والخارجي للدول ازدياداً من حيث العدد ودرجة التعقيد؛ الأمر الذي بات يتطلب أدوات، ونهجاً حديثاً للوساطة، وآليات جديدة لحل النزاعات. وفي سبيل تحقيق النجاح وجب أن تكون الآليات المتبعة طويلة الأمد، وتلبّي المصلحة، وأن تكون ذات صلة ببلد النزاع، وأن تكون شاملة، بمعنى أن توفر مشاركة واسعة لجميع الأطراف السياسية الرئيسية المحلية والمعنية بالنزاع. ولذلك أصبح الحوار الوطني إحدى الآليات الرئيسية المستخدمة لتحقيق هذه الغايات.

وقد يكون تعريف مصطلح "الحوار الوطني" إشكالياً؛ لأنه غالباً ما يتم الخلط بينه وبين مصطلحات مثل الوساطة والدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة. غير أن الحوار الوطني، بخلاف الوساطة، هو عملية تتم داخل الدولة، ذات طابع رسمي، ولا تتطلب تدخل طرف ثالث لتسوية المنازعات. وتهدف هذه العملية إلى بناء الثقة بين النخب السياسية خلال الأزمات الكبرى، والتصدي للتهديدات التي يمكن أن تعصف بالمجتمع؛ وصولاً إلى تحقيق حلول عملية وسلمية للمشكلات الأساسية التي لا يمكن حلها من خلال المؤسسات الدستورية القائمة.

وبما أن مفاهيم ماكس فيبر ومعاهدة ويستفاليا عام 1648 حول الشرعية والسيادة قد فشلت في كثير من الأحيان في تحقيق الاستقرار والاستمرارية؛ فقد دفع هذا الأمر العديد من دول العالم الثالث إلى اللجوء إلى عملية الحوار الوطني لإعادة

صياغة المفاهيم الحالية، والبحث عن مفاهيم جديدة للنظام السياسي والحكم.[1] واتضح هذا الأمر بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية في البلدان التي شهدت ما يُسمَّى الربيع العربي، مثل تونس ومصر واليمن والبحرين وسوريا، وكذلك البلدان التي شعرت بالحاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية، مثل المغرب والأردن. وقد شهدت بعض هذه الدول تحركاً نحو إجراء حوار وطني شامل لإعادة هيكلة الدولة، وإعادة صياغة الدستور، وحل النزاعات الوطنية. وقد نجحت بعض هذه الدول في مساعيها، بينما فشل بعضها الآخر.

ولربما يكون لبنان أول بلد يقود حواره الوطني؛ فالنظام اللبناني وثقافته السياسية السائدة، حتى قبل استقلاله الرسمي عن فرنسا عام 1943، متجذِّران في التوافق والحوار. وبسبب تعدد الطوائف الداخلية في لبنان، وطبيعة بيئته الجيوسياسية المحفوفة بالمخاطر، تم التوصل إلى العديد من الاتفاقات التاريخية، وبناء ديمقراطية توافقية، وكانت هذه من أهم السمات التي امتاز بها النظام السياسي اللبناني.

لقد كانت هذه الاتفاقات التاريخية ناجحة في بعض الأحيان في العثور على صيغ سياسية مناسبة لضمان الاستقرار وإنهاء الصراع المسلح. ومع ذلك؛ فإن معظم هذه الاتفاقات لم تكن نتاج حوار شامل، ولا نتيجة وساطة طرف ثالث، بل كانت نتاجاً لعملية حوار متعدد المستويات، ومفاوضات تزامنت فيها المصالح الوطنية والإقليمية والدولية. وعلى الأقل كانت هذه هي الحال مع الاتفاقات الثلاثة الأخيرة: اتفاق القاهرة عام 1969، واتفاق الطائف عام 1989، واتفاق الدوحة عام 2008.

وأدت هذه الاتفاقات إلى مزيد من التدخل الخارجي في الشؤون اللبنانية، وبالتالي الحد من قدرة الحكومة على ممارسة السيادة بشكل مستقل. وقد أسهم اتفاق

القاهرة مع منظمة التحرير الفلسطينية في خلق دولة داخل دولة في لبنان، ولقد أنهى اتفاق الطائف الحرب المستعرة في لبنان، التي امتدت بين عامي 1975 و1990؛ لكنه في الوقت نفسه منح سوريا نفوذاً غير مسبوق في لبنان. لقد كان دعم سوريا للاتفاق مشروطاً بإدراج جميع المطالب السورية في الوثيقة. وبالمثل خلق اتفاق الدوحة فترة من الاستقرار النسبي، ولكنها أدت إلى إصابة الحكومة اللبنانية بالشلل. ومن جهة أخرى شكل الحوار الوطني اللبناني، برئاسة الرئيس اللبناني، ميشال سليمان، رئيس الجمهورية اللبنانية، في الفترة من عام 2008 إلى عام 2014، تجربة جديدة نسبياً في الشمولية، أو الوساطة الداخلية في لبنان، ونوعاً من التغيير عن الوساطة الخارجية.

وقد كان الحوار الوطني اللبناني بمنزلة آلية غير معتادة؛ حيث كان كبار القادة السياسيين يهدفون إلى تصحيح الفشل الدستوري، وحل التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجهها الدولة اللبنانية الصغيرة. وصُمِّم هذا الحوار على خطوط الحوار نفسها عام 2006، عندما دعا نبيه بري، رئيس البرلمان اللبناني، إلى حوار وطني. ولم يدُم هذا الحوار الأخير طويلاً، وتوقف بشكل كامل، ويعزى ذلك أساساً إلى حرب إسرائيل مع حزب الله في يوليو عام 2006. وعُدَّت الدعوة إلى الحوار في ذلك الوقت إجراءً حيوياً للاستجابة للفترة الانتقالية بعد 30 عاماً من الوجود العسكري السوري في لبنان.

وتوصل المشاركون، في حوار عام 2006، إلى توافق في الآراء من حيث المبدأ على البنود الثلاثة الأولى من جدول أعمالهم: تشكيل المحكمة الخاصة بلبنان، وترسيم الحدود مع سوريا، والتعامل مع الأسلحة الفلسطينية داخل مخيمات اللاجئين وخارجها في لبنان. أما بخصوص البند الرابع المطروح في جدول الأعمال، وهو صياغة استراتيجية دفاعية للبنان، فكان البند الأكثر إثارة للجدل، ولم يتم حسمه، وتمت إحالته إلى هيئة الحوار الوطني لعام 2008 للبت في شأنه.

ويشكل توافق الآراء، الذي تم التوصل إليه في حوار عام 2006، جزءاً من الاستراتيجية الدفاعية للبنان. وبالنظر إلى الطبيعة الإقليمية لهذه القضايا تحاول هذه الدراسة البحث في حيثيات الحوار الوطني لتحديد إذا ما كانت طبيعة السياسة اللبنانية ستسمح بمثل هذا الشمول، أو بالوساطة الداخلية؛ لحل المشكلات التي ترتبط بالصراعات الإقليمية بشكل أو بآخر، أو على الأقل للحفاظ على الاستقرار النسبي والاستمرارية للنظام السياسي اللبناني.

وللإجابة عن هذه الأسئلة ستبحث هذه الدراسة في صلب هيكل هيئة الحوار الوطني اللبناني وعملها، وستبدأ بإعادة دراسة البيئة التاريخية للبنان، التي أفضت إلى حوار عام 2008. وستتم مناقشة نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلى دور الفرقاء السياسيين في عملية الحوار هذه. وستتضمن الدراسة كذلك تحليلاً لعمل هيئة الحوار الوطني، كما ستتطرق إلى إعلان بعبدا عام 2012، وآثاره، والجدل الذي دار حول ضرورة إيجاد استراتيجية دفاعية وطنية للبنان.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من قلة البحوث الأكاديمية التي تناولت الحوارات الوطنية، وخاصة تلك المتعلقة بهيئة الحوار الوطني اللبناني.[2] ويكتسب موضوع الدراسة أهمية بالغة أيضاً؛ لأن هذا الحوار الوطني حدث في أعقاب الانسحاب السوري من لبنان، بعد وجود امتد طوال ثلاثين سنة، وبالتالي صبَّ الحوار في مصلحة الأطراف اللبنانية بغضِّ النظر عن التوجهات السياسية والانتماءات الإقليمية، وعمل على تجنيب لبنان سلسلة الاضطرابات التي تعصف بالبلدان المجاورة. وقد أدت ثورات ما يُطلق عليه الربيع العربي إلى تحييد لبنان عن الصراعات الدائرة بين القوى الخارجية؛ وهذا يعني أنه وجب على الساسة اللبنانيين الاعتماد على أنفسهم؛ لإيجاد حلول لمشكلاتهم الخاصة بهدف حماية مصالحهم.

البيئة التاريخية

إن لبنان، مثل غيره من الدول الصغيرة ذات التعددية الطائفية، لا يعتمد استقراره واستمراريته كلياً على قراراته الذاتية، بل على توازن القوى في محيطه الإقليمي، وعلى مصالح القوى العالمية أيضاً. وهذه الحقيقة ذات أهمية بالغة لفهم ليس مشكلات الماضي والحاضر في لبنان فحسب، ولكن كذلك التحديات التي واجهت القادة اللبنانيين في إجراء حوار وطني ناجح.

لقد أضحى لبنان ضحية الانقسام الداخلي بسبب موقعه الجغرافي ومحيطه الإقليمي. ويجدر ذكر أن موقع لبنان الجغرافي بين سوريا وإسرائيل، وهما دولتان تفوقانه قوة من الناحية العسكرية، وهما في حالة حرب مع بعضهما بعضاً، فضلاً عن العداوات العنيفة التاريخية التي تعصف بالمنطقة، زادت من حدَّة مشكلات لبنان الداخلية.

وإضافة إلى ذلك؛ فإن "التوازن الطائفي"، وهو صيغة تقاسم السلطة السياسية في النظام السياسي اللبناني، أدى إلى توازن هش في القوة بين الطوائف المسيحية والإسلامية. فقد أثبتت صيغة تقاسم السلطة هذه أنها غير قادرة على حل النزاع الشديد، أو تجنب الانتهاك الخارجي. وكما أشار إدوارد عازار وروبرت حداد، في مقالتهما "لبنان: صراع غير عادي"، فإنه "تكمن جذور النزاعات الطويلة الأمد في خوف واضح من التهميش، في بلدان مثل لبنان؛ حيث لا يوجد جماعة واحدة قادرة على الهيمنة على الآخرين، أو على استعداد لاستيعاب جميع الأطراف، أو ببساطة صهرها في بوتقة واحدة. إن المخاوف التي تنشأ تؤدي بشكل ثابت إلى استراتيجية واحدة: الاعتماد على القوى الخارجية، أي المجموعات والمجتمعات أو البلدان الخارجية".[3]

وما يثير السخرية (وينطوي على نتائج مأساوية في نهاية المطاف) حول هذا الاعتماد هو أن القوى الخارجية من شأنها أن تعمل على إدامة هذا الصراع، وتعميقه؛ فهذه القوى لديها أجندات خاصة بها، وبالتالي نادراً ما تكون موضع ثقة.

ومن المهم أن نلاحظ أن الحروب المختلفة، التي شهدها لبنان قبل عام 2006، أدت إلى التعجيل بانهيار الدولة، وصعود الميليشيات الشيعية بدعم سوري وإيراني. وتشمل الأحداث التي أفضت إلى هذا الوضع ما يأتي: ضعف منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان نتيجة للغزو والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان في عام 1982، والدور الذي لعبه حزب الله في تحرير جنوب لبنان من إسرائيل عام 2000، وانسحاب الجيش السوري من لبنان عام 2005 بعد ضغوط محلية ودولية أعقبت اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، في شهر فبراير من ذلك العام.

وقد أدى انسحاب سوريا من لبنان إلى جعل حزب الله الجماعة المسلحة الوحيدة التي لا تخضع للقوات الوطنية اللبنانية، وعلى عكس الميليشيات الأخرى التي شاركت في الاقتتال إبان الحرب الأهلية اللبنانية، اعتبر اتفاق الطائف حزب الله "قوة مقاومة"، تقاتل من أجل تحرير الأراضي اللبنانية التي تحتلها إسرائيل. وقد خلص اتفاق الطائف، الذي أبرِم في عام 1989، إلى إنهاء حالة الحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد، لكن تلاه التدخل العسكري السوري في عام 1990، ومع ذلك؛ فإن الطريقة التي طُبِّق بها اتفاق الطائف أعطى كلاً من سوريا والمملكة العربية السعودية نفوذاً غير مسبوق في السياسة اللبنانية. وجاء نفوذ السعودية من خلال تمويلها إعادة بناء لبنان ما بعد الحرب من قبل رفيق الحريري، وقامت كل من سوريا وإيران بدعم حزب الله لتأمين الجنوب ضد إسرائيل، وكانت النتيجة النهائية للتنافس الذي تبع ذلك هي تقسيم ميزان القوى غير المستقر أصلاً بين المجموعات اللبنانية المتعددة

الطوائف لمصلحة الطائفتين الشيعية والسنية، كما يتضح من سلاح حزب الله، والنفوذ المالي السني؛ ما زاد من حالة عدم الثقة في أوساط اللبنانيين.

ويجب النظر إلى أن الحوار الوطني اللبناني جاء في ضوء هذه الخلفية. إن مبادرة نبيه بري إلى ضرورة إجراء الحوار، التي عُلِّقت بسبب حرب يوليو عام 2006، تبعها شلل كامل أصاب أركان النظام السياسي (إغلاق البرلمان لمدة 18 شهراً، وفراغ رئاسي لمدة 6 أشهر). وبلغ هذا الشلل ذروته في الاشتباكات الدامية بين أنصار الحكومة السُّنية من جانب، ومناصري حزب الله من جانب آخر؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوترات الطائفية، وتأليب الشيعة ضد السنة والدروز، والتهديد بإعادة إشعال فتيل الحرب الأهلية التي اندلعت في عام 1975.[4]

وقد أدت الصدامات؛ لأول مرة بعد عام 2000، إلى استخدام حزب الله السلاح ضد الفصائل اللبنانية؛ ما كان من شأنه تهديد توازن القوى غير المستقر أصلاً بين الطوائف اللبنانية.

وقد انتهت الاشتباكات الدامية مع عقد اتفاق الدوحة في عام 2008. وقد نصت بنود الاتفاق على إجراء تغييرات هيكلية في لبنان، وقد اعترف الاتفاق بالسلطة شبه العسكرية المتنامية لحزب الله بعد حرب عام 2006، ومنح جماعات المعارضة الحكومية، التي قادها حزب الله في عام 2008، حق النقض (الفيتو) على قرارات حكومية مهمة. وكان الاتفاق الذي قادته قطر وجامعة الدول العربية مثالاً جيداً للوساطة المتعددة المستويات، التي شاركت فيها جميع الأطراف اللبنانية المعنية، وقد حظي الاتفاق بدعمين إقليمي ودولي مهمين.

وتشير الفقرة (5) من الاتفاق إلى استئناف قانون الانتخابات الوطنية لتعزيز سلطة الدولة اللبنانية على الأراضي اللبنانية، وتحديد علاقتها بالجماعات اللبنانية

المختلفة من أجل ضمان أمن الدولة والمواطنين. وكان من المقرر أن يستأنف الحوار الوطني أعماله برعاية رئيس لبنان حالما يتم انتخابه، وأن يتم العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية بمشاركة جامعة الدول العربية، وبطريقة تعزز الثقة بين اللبنانيين. وكان من بين أولئك الذين حضروا مؤتمر الدوحة عدد من المشاركين في الحوار الوطني اللبناني، الذي كان قد عُقِد في عام 2006.

الحوار الوطني اللبناني في عام 2008

إن استئناف الحوار الوطني اللبناني، تحت رعاية الرئيس ميشال سليمان (المنتخب حديثاً آنذاك)، حمل في جعبته تعقيدات السياسة اللبنانية كافة. وكان البند الرئيسي في جدول الأعمال هو التوصل إلى اتفاق حول استراتيجية الدفاع الوطني للبنان. إن حقيقة وجود مجموعة واحدة، أي حزب الله، تملك السلاح، ولا تخضع لسيطرة الحكومة، ينجم عنها الكثير من الخلاف في إطار النظام السياسي التوافقي في لبنان، وتعزيز الشعور بوجود اختلال في توازن القوى بين الجماعات المتضررة لمصلحة حزب الله.[5] ومع الشلل الذي أصاب المؤسسات الحكومية وفَّر الحوار الوطني مساحة آمنة للفرقاء اللبنانيين الرئيسيين؛ للالتقاء والعمل على إيجاد حل للجدل بخصوص سلاح حزب الله، تحت مظلة دفاع استراتيجي، في وقت يشوبه الكثير من التوتر الحاصل بمنطقة الشرق الأوسط.

وعُقدت الجلسة الأولى لهيئة الحوار الوطني اللبناني، في 16 سبتمبر 2008، وفي نهاية هذا الاجتماع اتفقت جميع الأطراف على التوصل إلى اتفاق، والالتزام بالنقاط الرئيسية التي وردت في الخطاب الافتتاحي للرئيس سليمان. لقد ذكر الرئيس سليمان في كلمته أنه:

"استناداً إلى واقع التهديدات المشتركة التي تحيط بلبنان، اتفقت الأطراف على تطوير استراتيجية دفاعية تدمج جميع عناصر السلطة بالدولة، في إطار قيام الدولة بحق الدفاع عن أراضيها، وبما يتفق مع السياسة العامة للبلاد. ويجب أن تعمل هذه الاستراتيجية على الاستفادة من قدرات الجيش الوطني وإمكانياته، والمقاومة كذلك. وعند وضع هذه الاستراتيجية ستبحث هيئة الحوار الوطني عن عناصر القوة التي يملكها لبنان، وستعمل على استغلال هذه الإمكانيات -بما فيها الدبلوماسية، والوسائل الأخرى غير العسكرية- للتعامل مع هذا الأمر المهم".[6]

وكان تحقيق هذا الهدف صعب المنال؛ لأنه يتضمن عملية سياسية ونفسية معقدة للغاية. إن بناء الثقة بين الفرقاء في هيئة الحوار الوطني اللبناني من خلال الاعتراف بالمخاوف تجاه بعضهم بعضاً، والتهديدات، والطموحات، والتجارب التاريخية كان مهمة صعبة. وعلاوة على ذلك؛ واصلت هيئة الحوار الوطني اللبناني عقد اجتماعاتها على الرغم من اندلاع ثورات الربيع العربي في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011، وتصاعد المنافسات الإقليمية والتدخل الدولي والجدل القائم حول برنامج إيران النووي، والتوترات الطائفية بين الشيعة والسنة، وحركات التطرف الإسلامي، والحرب الأهلية الدائرة رحاها في سوريا، والتعقيدات الأخرى التي تشوب الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وغياب الإرادة الدولية لإيجاد حل عادل لهذا الصراع.

وبسبب ترابط المحيطين الداخلي والخارجي للبنان، كما قال إدوارد عازار من قبل، فإن هذه الديناميكيات الإقليمية زادت من تعرض لبنان للانتهاكات الخارجية من جهة، ومن صعوبة عمل هيئة الحوار الوطني اللبناني في سعيها إلى إيجاد الحلول لمشكلات لبنان المزمنة من جهة أخرى.

وكان للحرب الأهلية في سوريا تأثير كبير في سير عملية الحوار بلبنان؛ وذلك بسبب هيمنة سوريا السابقة على البلاد، ونفوذها الحالي، الذي يظهر جلياً في الصراعات في الداخل اللبناني بين مؤيدي الحكومة السورية ومعارضيها. لقد تفاقمت التحديات التي تواجه هيئة الحوار بسبب تدخل حزب الله العسكري في سوريا دعماً للحكومة السورية المحاصرة، وقد انعكس ذلك في مزيد من التوترات الطائفية، وخاصة بين الجماعات المسلحة الشيعية والسنية في لبنان، وخلق المزيد من الانقسامات حول مسألة سلاح حزب الله، كما ستتم مناقشته لاحقاً. إن التدفق المستمر لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين في لبنان لم يؤدِّ إلا إلى تفاقم الوضع سوءاً. واعتباراً من 30 يونيو 2017 كان هناك قرابة مليون لاجئ سوري مسجل لدى المفوضية العليا للاجئين في لبنان.[7]

وبصرف النظر عن نجاح المحكمة الخاصة للبنان في العثور على الآلية المناسبة للتعامل مع سلسلة الاغتيالات، التي طالت عدداً من القادة أمثال رفيق الحريري وآخرين، أدت الظروف المتغيرة في المنطقة بالمشاركين في الحوار الوطني اللبناني إلى صعوبة معالجة القضية الشائكة المتعلقة بالدفاع الاستراتيجي، أو إيجاد آليات مناسبة لتنفيذ ما تبقى من اتفاقيات تم التوصل إليها في الحوار الوطني، ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن لبنان قد شهد سلماً نسبياً -أو ما يمكن تسميته حالة "نزاع مُسيطَر عليها"-؛ ومنذ استئناف هيئة الحوار الوطني أعمالها في عام 2008، ولفهم كيف تأثرت بهذه التطورات، من الضروري فهم نقاط القوة والضعف، التي سادت عملية الحوار، والدعم الذي تمتع به كل طرف من أطراف الحوار، وآليات إنشاء المعرفة المشتركة.

مصادر القوة والضعف

عانت هيئة الحوار الوطني نقاط ضعف مفصلية، كانت متوقعة بسبب طبيعة القضايا المطروحة على طاولة المباحثات. ومع ذلك تم العمل على تعزيز نقاط القوة في الحوار على الرغم من توقف الاجتماعات، وعدم انتظامها أحياناً كثيرة. إن عدم وجود مصلحة وطنية عامة محددة، وعدم تنفيذ الاتفاقات السابقة على النحو الذي اتفق عليه أعضاء هيئة الحوار الوطني في عام 2006، والتعريفات المتباينة في تفسير استراتيجية الدفاع الوطني، تُلخص أهم نقاط الضعف، التي ستتم مناقشتها لاحقاً في هذه الدراسة.

أما مصادر القوة؛ فقد كانت متعددة؛ فهيئة الحوار الوطني عبارة عن هيكل لبناني أصيل في صلبه، وفي صميم جدول أعماله، يحوي أطرافاً متعددة جاءت إلى الحوار بشأن ما تم التوصل إليه في اتفاق الدوحة.[8] وعلاوة على ذلك استفادت هيئة الحوار الوطني من دعم المجتمعين الإقليمي والدولي لها، وتمتعت بالشرعية من خلال تمثيل أعضائها مختلف فئات المجتمع اللبناني وشرائحه. إن الموافقة والمشاركة والالتزام بالقيم والمبادئ المشتركة، كما حددها الميثاق الوطني لعام 1943، والسابقة التي قام بها المشاركون في الحوار الوطني، الذين كانوا ممثلين سياسيين وصانعي قرار على مستوى عالٍ، أضافت مصدراً آخر للقوة إلى الحوار. وعلاوة على ذلك مثلت الدروس المستفادة من الحرب الأهلية في لبنان، التي جرت بين عامي 1975 و1990 عاملاً إيجابياً آخر.[9] لقد علّمت الحرب اللبنانية اللبنانيين أن الإجماع، وليس الاقتتال، هو السبيل إلى حل معضلات البلاد، وأن أحد الأطراف ليس بمقدوره السيطرة على الآخرين من خلال الأساليب العسكرية، وليس بمقدوره كذلك الاستئثار بالنظام السياسي في لبنان.

وكان الرئيس؛ بصفته راعياً لعملية الحوار، هو الشخص الوحيد الذي يمكنه توحيد هذه العناصر كلها. وقد وصف أحد المراقبين الراعي الناجح بأنه "المايسترو الذي يخلق الانسجام، ويخرج أفضل ما في كل عازف، ويساعد على ربط كل الأدوات في لغة مشتركة. فمن ناحية يستمد قوته من الثقة التي يحظى بها لمقدرته على خلق الانسجام بين جميع العازفين الذين يعزفون معاً...".[10]

لقد كانت وظيفة الرئيس سليمان كوظيفة المايسترو الناجح، سهلة من الناحية النظرية، ولكنها لم تكن كذلك من الناحية العملية، لقد تم انتخابه بإجماع برلمانيٍّ، وجعل إنجاح عمل هيئة الحوار الوطني في صلب مهمَّته رئيساً. إن دوره بصفته حكماً ومدافعاً عن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية منصوص عليه في المادة (49) من الدستور اللبناني. وبالإضافة إلى أسلوبه القيادي، والنزاهة، والمرونة، ومهارات الاتصال التي يتمتع بها، اكتسب الرئيس سليمان في البداية ثقة جميع أطراف هيئة الحوار. ومع ذلك تحطمت هذه الثقة في نهاية فترة ولايته عندما انجذب حزب الله إلى الصراع السوري في عام 2013 دعماً للحكومة السورية.[11]

وقد اعتبر الرئيس والمشاركون الآخرون في هيئة الحوار الوطني هذه الخطوة، كما سنرى لاحقاً، انتهاكاً لالتزام حزب الله الأوليِّ، قبل عام، بإعلان بعبدا وما جاء فيه من ضرورة الحفاظ على سيادة لبنان. وقد دعا إعلان بعبدا الحكومة اللبنانية إلى اتباع سياسة الحياد الإيجابي في صراعات الشرق الأوسط، التي لا تشمل إسرائيل، ونص على أن ينأى لبنان بنفسه عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، بما في ذلك الصراع السوري.

وعلى الرغم من انهيار الثقة بين الرئيس سليمان وحزب الله، فقد كان الكثيرون لا يزالون يعتقدون أن الرئيس لا يزال يعمل على ترسيخ حكمته وواقعيته خلال

عملية الحوار. فأثناء عمله، وضمن حدوده الدستورية، كان قادراً على تحديد ما هو الأفضل، وما هو ضروري للإبقاء على عملية الحوار على قيد الحياة. وقد تجلّى حياده في انفتاحه على جميع الاقتراحات المعنية. وإضافة إلى ذلك، تم ضمان اتسام العملية بالشمولية؛ وذلك من خلال طبيعة عضويتها؛ الأمر الذي سمح للقادة اللبنانيين الرئيسيين أنفسهم بمواجهة بعضهم بعضاً في "فضاء مشترك"؛ للاستماع إلى آراء بعضهم بعضاً بحسن نية، وبهدف معالجة جذور الصراع، والوصول إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الوطنية الرئيسية لضمان سلامة البلاد في المستقبل. ووفقاً لأحد التقارير؛ فإن "الشمولية تزيد أيضاً من الشرعية والملكية الوطنية لاتفاق السلام وتنفيذه، وتقلل من تأثير الجهات التي تعمل على تقويض هذه العملية".[12]

وفي مارس 2010 وسعت هيئة الحوار عضويتها من 14 إلى 19 عضواً. واستندت معايير العضوية الجديدة إلى نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2009، وغيرها من الاعتبارات الإقليمية والطائفية، وبالتالي حافظت على شموليتها.

ولم يمنع هذا التوسع في العضوية الانقطاع المتوالي لاجتماعات الحوار، خاصة بعد تدخل حزب الله المباشر في سوريا في عام 2013. وجاء هذا الانقطاع في البداية نتيجة القضايا المعقدة التي تمت مناقشتها على طاولة البحث، والتي تسببت في العنف وانهيار النظام في الدولة، كما نجم عنه تراكم الضغط على عاتق الرئيس اللبناني، سليمان، للتعامل مع "ردود الأفعال القوية التي تصدر عن الأطراف في هيئة الحوار، والتي تشكلت نتيجة تراكمات على مدى عقود من الزمن".[13]

وعلى الرغم من حالة الجمود والتوقف هذه احتكم الرئيس إلى آليات مختلفة لكسر الجمود الحاصل، والعمل على الدفع بعملية الحوار قدماً. وتمثلت إحدى هذه الخطوات في عقد اجتماعات ثنائية بين المشاركين في هيئة الحوار الوطني اللبناني،

وحدثت هذه الاجتماعات بهدف بناء توافق في الآراء، وإيجاد أرضية مشتركة للرجوع إليها في المستقبل. وكانت الخطوة الأخرى، التي اتخذها الرئيس، هي حشد التأييد الشعبي للحوار الوطني؛ وهي خطوة حاسمة كانت تهدف إلى إضفاء المزيد من الشرعية على الحوار. وكانت هذه النقطة واضحة في كل الخطابات الرئاسية، وفي الحوارات الجانبية التي أجريت بهدف دعم عمل هيئة الحوار الوطني.[14] وقد ظهر ذلك جلياً في الحوار المسيحي-المسلم، الذي عقد اجتماعاته بقصر الرئاسة في بعبدا لدعم مبادرة الرئيس؛ فقد شهد هذا الحوار اجتماعاً بين كبار القادة الدينيين في لبنان، البلد الذي يرتكز أساساً على التعددية الطائفية. وإضافة إلى ذلك نجح البطريرك المنتخب حديثاً للطائفة المارونية، لأول مرة منذ اتفاق الطائف عام 1989، في توحيد القيادة المارونية، وكذلك في إجراء حوار بين الأديان في الآونة الأخيرة في بكركي، مقر البطريرك.

الهياكل الداعمة لهيئة الحوار وإيجاد المعرفة المشتركة

كانت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، ومبادرة المساحة المشتركة (CSI)، اللتان تم إنشاؤهما في عامي 2008 و2010 على التوالي، بمنزلة هيكلين داعمين لعمل هيئة الحوار، ونتج عنهما عقد اجتماعات وفعاليات بشكل مستمر لدعم الحوار الوطني اللبناني. وكانت اللجنة التحضيرية جزءاً من وحدة البحث، ومثلت بنية داعمة للحوار، وارتبطت مباشرة بالرئيس.

وبين عامي 2009 و2014 اجتمعت اللجنة التحضيرية 142 مرة، وأصبحت محاضر هذه الاجتماعات مصدراً مهماً للأفكار التي يعتمد عليها الرئيس في اتصالاته الداخلية والخارجية. وبشكل أكثر تحديداً قدمت اللجنة المشورة، والمعلومات، والتوجيه الاستراتيجي، إلى الرئيس بصفته المنظم والراعي لعمل هيئة الحوار

الوطني. وجرت الاجتماعات مع الرئيس في كثير من الأحيان قبل جلسات الحوار لمناقشة ما هو مدرج في جدول الأعمال، والرد على الأسئلة والاستفسارات، وتبادل الأفكار، ومناقشة المقترحات المرتبطة بخطة الرئيس في إنجاح جلسات الحوار. ولعبت اللجنة دوراً غير مباشر في تشكيل التصورات التي يحملها الرئيس حول الكثير من القضايا المتعلقة بالأمن، واستراتيجية الدفاع الوطني للبنان، وإعلان بعبدا عام 2012.

وتألفت اللجنة التحضيرية من 10 أعضاء، وضمت كبار المستشارين للرئيس، ودبلوماسيين سابقين كباراً، وضباط جيش متقاعدين، وأكاديميين مستقلين. وتناوب المستشاران الرئيسيان للرئيس، ناظم الخوري وناجي أبوعاصي، في أعمال التنسيق للجنة التوجيه، ولعبا دوراً مهماً في التغلب على حالة الجمود والعقبات للإبقاء على عملية الحوار في مسارها الصحيح.[15] وكان أحد أعضاء اللجنة -وهو الدكتور فايز حاج شاهين، وهو عميد سابق لكلية الحقوق في جامعة القديس يوسف- عضواً في هيئة الحوار الوطني. وقد عينه الرئيس في هذا المنصب، وكان يُنظر إليه على أنه العضو الوحيد المستقل سياسياً في هيئة الحوار. وكان هناك عضو آخر في اللجنة التحضيرية، وهو مقرر اللجنة، الجنرال المتقاعد بسام يحيى، الذي كان مقرراً للحوار، ومديراً لوحدة البحوث في الرئاسة أيضاً.[16]

أما مبادرة "المساحة المشتركة"؛ فقد تم إطلاقها في عام 2010، وهي مستمرة في عملها حتى يومنا هذا، وتعمل هذه المبادرة اللبنانية على إيجاد حل للصراع الهيكلي المتجذِّر في لبنان من خلال عملية حوار وبناء توافق في الآراء.[17] إن مبادرة المساحة المشتركة هي مبادرة غير حكومية، وغير رسمية، ولها تأثير غير مباشر في عمل هيئة الحوار الوطني اللبناني، وقد أنشئت في البداية بهدف تلبية احتياجات هيئة الحوار، وتطورت بسرعة بحيث أصبح عملها مستمراً مع الهيئة، وعملت على توفير المعرفة

للفرقاء السياسيين الرئيسيين في لبنان.[18] وعملت اللجنة التحضيرية، ومبادرة "المساحة المشتركة"، بالتعاون مع بعضهما بعضاً، من حيث تبادل المعرفة، واستراتيجيات تيسير سير أعمال الحوار.

إن الحاجة إلى تبادل المعرفة أمر مهم في البلدان التي تعاني صراعات طويلة الأمد، مثل لبنان، حيث تسود التصورات المتباينة، وتصبح الآراء المتضاربة للأطراف المتنازعة هي القاعدة، وليست الاستثناء. ويعد الصراع على المعلومات وتفسيرها جزءاً لا مفر منه للسلوك البشري؛ وفي مواقف مثل الحوار الوطني اللبناني من المهم تطوير آلية مشتركة للمعرفة؛ لتبادل المعلومات بين الأطراف بشكل منظم بهدف تمكينهم من حل النزاعات؛ حيث تم تقديم مقترحات وبيانات إحصائية إلى أطراف الحوار، وتم إدراج ذلك في جدول أعمال هيئة الحوار الوطني. وبذلك تم تحديد وجهة نظر المشاركين في الحوار، وتم كذلك وضع سيناريوهات متعددة للمساعدة على تسهيل سير الحوار، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات المحتملة؛ وكل ذلك بهدف التوصل إلى "صيغة موحَّدة" للأطراف للتفاوض حولها –إن هذا الأمر هو أحد الجوانب المهمة التي اضطلعت بها أعمال هذه اللجنة.

لقد بذلت اللجنة جهوداً كبيرة لإنشاء قاعدة معلومات مشتركة؛ بهدف تسهيل عملية الحوارات غير الرسمية على أساس محايد وغير رسمي، وعملت كذلك على نشر ثقافة الحوار بين اللبنانيين من خلال تنظيم محاكاةٍ لسير أعمال الحوار بين طلبة الجامعات في لبنان.

إن منظمات الحوار غير الرسمية هي أشبه بشبكات أمان لضمان استمرارية عملية الحوار، وهي تستند إلى المسار 1.5 في العمل الدبلوماسي (وساطة غير مباشرة)، وأشبه ما تكون بـ"ورش عمل عالية المستوى لحل المشكلات عبر قيامها

بتوفير قنوات بديلة للمفاوضات، وتُعقد ورش العمل هذه على أساس غير رسمي، وتضم ممثلين عن أطراف النزاع مقرَّبين من صانعي القرار".[19]

إن أهمية ورش العمل هذه تبرز، وفقاً لدليل الحوار الوطني، في شقين: أولاً في قدرتها على "الاستمرار حتى ولو كانت عملية الحوار الفعلية متوقفة". وثانياً في المساعدة "للحيلولة دون انهيار عملية الحوار، وجعلها ممكنة ليتم استئنافها من جديد في مراحل لاحقة."[20] وفي الوقت الحالي انبثقت من اللجنة الرئيسية أربع لجان حوار شاملة دائمة تعمل على أساس هذا المسار (سياسية، قضائية، اجتماعية واقتصادية، لجنة تُعنى بالشأن اللبناني-الفلسطيني). فاللجنة السياسية، على سبيل المثال، مؤلَّفة من الصف الثاني من القيادات السياسية للأحزاب السياسية الرئيسية في لبنان، وتعقد اجتماعاتها غير الرسمية بانتظام، ولا ترتبط بالانقطاع المتكرر في اجتماعات الفرقاء الرئيسيين في هيئة الحوار الوطني اللبناني. وهذه الاجتماعات مفيدة؛ لأنها تعني رغبة الأطراف في هيئة الحوار في البقاء على اتصال، والحفاظ على خط اتصال مفتوح وسارٍ، واستمرارية تبادل المعلومات، وفرصة إجراء مناقشات متعمقة حول القضايا المهمة التي قد تكون مفيدة لعملية الحوار الرئيسية. ولن يكون من المبالغة القول إن الكثير من الأفكار، التي وردت في إعلان بعبدا، كانت نتاجاً للكثير من المناقشات التي أجرتها اللجنة التحضيرية، واللجنة السياسية، لمبادرة المساحة المشتركة.

تحليل لعملية الحوار الوطني

وفق التحليل السياسي تحدد الفرص، والإرادة لاستغلالها، والعلاقة بينهما، السلوك السياسي. وتستند الرغبة في العمل، واستغلال الفرص المتاحة بشكل أساسي، إلى العوامل النفسية والتحفيزية، التي تؤثر في السلوك. ويصبح الإدراك،

أو سوء الفهم لدى صانعي القرار، مهماً بشكل خاص خلال الأزمات، وفي القضايا التي تشهد صراعات طويلة الأمد. وفي مجتمع متعدد الطوائف مثل لبنان؛ فإن العلاقة بين الفرص والإرادة واضحة، وتساعد على تحديد مصالح مختلف الأطراف ومواقفهم. كما أنها تساعد على تحديد أشكال التحالفات والتحالفات المضادة التي تستند إلى ميزان القوى، وحينها يكون هناك فرصة للمضي قدماً في العمل شريطة منع أي طرف من السيطرة على الآخرين، وبالتالي السيطرة على النظام السياسي. ويُشار إلى المرونة على أنها الرغبة في التكيف مع وضع جديد متوازن بسبب الظروف المتغيرة.

وكان هيكل القوة والعمل في هيئة الحوار الوطني اللبناني ترجمة لما تم ذكره سابقاً إلى حد كبير؛ وهو انعكاس لتوازن القوى في النظام اللبناني. وتتألف هيئة الحوار من 14 عضواً، ومن ثم ارتفع العدد إلى 19 عضواً من القوى غير المتكافئة؛ وبالتالي لم يكن هؤلاء الأعضاء يتمتعون بالتأثير نفسه في عملية الحوار، أو قراراته، وباستثناء الرئيس كمنظم، وعدد قليل من المستقلين، انقسم الحوار الوطني إلى ائتلافين متنافسين، وهما 8 آذار و14 آذار. وكان ائتلاف 8 آذار (8 مارس) قد "سُمِّي باسم تاريخ المسيرات الأولى التي قام بها أنصار النظام السوري، والتي جاءت رداً على المطالب بإيقاف التدخل السوري في الشأن اللبناني؛ خاصة بعد حادث اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 فبراير 2005".[21] وهيمن على هذا الائتلاف اثنان من الأطراف الرئيسية الشيعية في لبنان: حزب الله، وحركة أمل، وثلاثة أحزاب سياسية صغيرة.

وقد شهد التيار الوطني الحر، وهو أحد الأحزاب المسيحية الكبرى، تبدلاً في موقفه؛ ففي البداية كان طرفاً في ثورة الأرز، وبعدها غيَّر موقفه، وأصبح أقرب إلى تحالف 8 آذار، ووقَّع مذكرة تفاهم سياسية مع حزب الله في عام 2006. وكان

تحالف 14 آذار (14 مارس)، في المقابل، قد "أخذ اسمه بعد تاريخ ثورة الأرز، وهو ائتلاف من الأحزاب السياسية والمستقلين في لبنان، وأسِّس عام 2005، ويتبنى موقفاً مناهضاً للنظام السوري، وهو يعارض سياسة ائتلاف 8 آذار."[22] وهيمن على هذا الائتلاف تيار المستقبل –وهو حزب سني أسسه الرئيس الراحل، رفيق الحريري– واثنان من الأحزاب المسيحية الأخرى: القوات اللبنانية، وحزب الكتائب. وكان كل من رئيس البرلمان، ورئيس الوزراء، طرفاً في الحوار، بالإضافة إلى الحزب التقدمي الاشتراكي المستقل، الذي يرأسه وليد جنبلاط.

وكان الخلاف الرئيسي بين ائتلافي 8 آذار و14 آذار يتمحور حول مسألة سلاح حزب الله، والسيطرة على الدولة اللبنانية. وفي غياب جيش لبناني قوي بعد الانسحاب السوري عام 2005، كانت موازين القوى تميل بشكل واضح إلى مصلحة حزب الله؛ ما تسبب في خلق توترات طائفية متفرقة في لبنان، خاصة بين السنة والشيعة، وفُتِح الباب على مصراعيه لمزيد من التدخلات الخارجية. بما في ذلك النفوذ السعودي والقطري المتزايد في السياسة الداخلية اللبنانية، بمعنى أنه وجب على لبنان أن يدفع ثمناً باهظاً بسبب ضعفه.

وفي المفاهيم السياسية يؤدي ضعف الدولة إلى حدوث التدخلات الخارجية. وفي هذا النوع من الأجواء، ومع التغييرات الهيكلية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط، دعا اتفاق الدوحة لعام 2008 الرئيس اللبناني المنتخب حديثاً إلى استئناف اجتماعات الحوار الوطني. ونص الاتفاق على أن الأهداف الأساسية للحوار الوطني هي "تعزيز الأمن الداخلي للدولة من خلال ربط الأمن والسلطة العسكرية في الدولة وحدها؛ لضمان استمرارية صيغة التعايش والسلم المدني بين كل اللبنانيين".[23]

وفي اجتماعات هيئة الحوار الوطني كان هناك طرفان يحملان أفكاراً متضادة تماماً، وكانت تجرى مناقشات للوصول إلى تعريف مقبول لاستراتيجية دفاعية للبنان. وكانت مسألة الربط بين الدفاع الاستراتيجي والتهديدات الأمنية، سواء كانت داخلية أو خارجية، من إسرائيل، أو من دول مجاورة أخرى، غائبة كلياً عن الطرح السياسي لكلا الائتلافين. وقد أشار الرئيس إلى الاستراتيجية الدفاعية على أنها أولوية وطنية تتضمن استراتيجيات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية تساعد على تدعيم لبنان والدفاع عنه. وفي رأي فريق 14 آذار فإن الاستراتيجية الدفاعية تقتضي نزع سلاح حزب الله، في حين رأى حزب الله أنها يجب أن تتضمَّن التنسيق الوثيق بين المقاومة والجيش، مع رفض خيار حل المقاومة، ودمجها في الجيش؛ حتى يتم تحرير الأراضي اللبنانية التي تحتلها إسرائيل بشكل كامل. وتعكس هذه الآراء المتباينة مواقف كلا الطرفين بشأن هذه المسألة، التي بدورها تجسِّد مواقف الائتلافات في الداخل اللبناني، وعلاقاتها بالقوى الخارجية.

وكانت مواقف الجانبين، أي ائتلافي 14 آذار و8 آذار، حول قضية الدفاع الاستراتيجي، تفسر نفسها بنفسها. ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن ائتلاف 14 آذار أبدى استياءه الشديد من النفوذ السوري الإيراني المتزايد في لبنان، ولقد وجد هذا الائتلاف حليفاً له يتمثل في المملكة العربية السعودية والحكومات الغربية. ومن ناحية أخرى يعد حزب الله، الذي يقود ائتلاف 8 آذار، وهو حزب سياسي شيعي مدجَّج بالسلاح، حليفاً وثيقاً لسوريا، ويعتمد على إيران التي تدعمه أيديولوجياً ومالياً وعسكرياً.

إن موقف الجانبين، بشأن قضية الأسلحة، وبشأن طبيعة صلاتها بالقوى المتنافسة في المنطقة، كان له آثار خطِرة في الاستقرار الداخلي، وتأثير عميق في سير أعمال الحوار الوطني، وتسبب في عدم القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء حول

استراتيجية الدفاع الوطني. وخلال الجلسات الأولى للحوار الوطني اللبناني طلب الرئيس سليمان من المشاركين تقديم مقترحاتهم حول استراتيجية دفاعية للبنان. وتم إنشاء فرقة عمل للنظر في هذه المقترحات، والخروج بصيغة موحَّدة لتتم مناقشتها في جدول الحوار الوطني؛ بهدف تحديد "استراتيجية دفاعية وطنية مشتركة يتم من خلالها تحديد العلاقة بين الجيش اللبناني والمقاومة". وقدم حزب الله اقتراحه لفظياً في عام 2006، وقدم الآخرون مقترحات مكتوبة. وعلى الرغم من عدم إحراز أي تقدم بشأن هذه القضية الشائكة والمثيرة للجدل؛ فقد حرص الرئيس على إبقاء العملية مطروحة على طاولة المباحثات، مضيفاً قضايا أخرى إلى الأجندة بسبب التهديدات الأمنية التي طرأت على المنطقة، خاصة في سوريا، وتداعياتها الخطرة على لبنان.[24]

وفي 20 سبتمبر 2012، وفي أعقاب الخلافات الواسعة بين الفرقاء السياسيين حول استراتيجية الدفاع الوطني للبنان، قدم الرئيس سليمان مجموعة من المبادئ بشأن هذه القضية في جلسة أعمال هيئة الحوار الوطني. واقترح سليمان صيغة للتنسيق بين الجيش اللبناني وحزب الله من أجل تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية التي تحتلها إسرائيل، بينما يكون للجيش والحكومة اللبنانية اليد العليا، والكلمة الفصل في البت في قضايا السلام والحرب، والاستفادة من القدرات العسكرية لحزب الله لدعم الجيش.[25] وجاء هذا الأمر بعد محاولات متكررة من الرئيس للحصول على إجابات محددة من المشاركين في الحوار الوطني عن الأسئلة التالية: كيف يمكننا استخدام أسلحة المقاومة بشكل إيجابي للدفاع عن لبنان؟ متى يجب استخدام هذه الأسلحة؟ وكيف؟ وأين؟[26]

وإلى جانب انقطاع اجتماعات الحوار الوطني في عام 2011؛ بسبب الجدل والخلاف المحيط بالمحكمة الخاصة بلبنان،[27] عقدت هيئة الحوار الوطني 16 جلسة منذ اجتماعها الأول في الخامس من نوفمبر 2008. وخلال هذه الاجتماعات لم تحصر

الأحزاب مناقشتها في قضية الدفاع الاستراتيجي فحسب؛ ولكنها تعاملت مع قضايا أخرى تتعلق بالتهديدات المستعرة في المنطقة، وأثرها في لبنان. وفي تلك الجلسات أعرب أعضاء هيئة الحوار عن التزامهم بتنفيذ القرارات السابقة، التي وردت في جدول أعمال هيئة الحوار لعام 2006، سعياً إلى الوصول إلى رؤية مشتركة حول استراتيجية دفاعية، ودعت الأطراف إلى التحلّي بالحنكة في المجالات السياسية، والابتعاد عن التراشق الإعلامي، والعمل على تعزيز المصالحة وحل النزاع، والإبقاء على لبنان بعيداً عن الظروف المتغيرة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط.

وعادة ما كان يتم افتتاح سير أعمال هيئة الحوار الوطني بكلمة من الرئيس بصفته رئيساً للحوار. وتضمنت كلمات الرئيس إعادة تأكيد أن الاتفاقات الوطنية السابقة، والبحث عن آليات مناسبة لتنفيذ اتفاقيات هيئة الحوار الوطني لعام 2006، ومواجهة التهديدات التي قد تطيح السلم الأهلي، وأهمية إيجاد استراتيجية للدفاع الوطني، والعمل على تمكين الجيش اللبناني، وتم منح المشاركين في الحوار الفرصة للتعبير عن آرائهم ومخاوفهم بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بالتهديدات الداخلية والخارجية، التي يواجهها لبنان، بما في ذلك الأمن، والسلم المدني، والقضايا الاقتصادية والسياسية، ومسألة اللاجئين السوريين، وقضايا الدفاع، وتقييم الوضع الحالي، وجرى بعدها مناقشة استراتيجية دفاعية وطنية مشتركة قبل تقديم التوصيات.

وفي جلسة الأول من يونيو 2009، قبل أيام قليلة من الانتخابات البرلمانية في السابع من يونيو، قام الرئيس سليمان بالتحضير لاجتماعات هيئة الحوار. وفي هذه الدورة قام الرئيس بوضع معايير جديدة للعضوية في هيئة الحوار، ووضع جدول أعمال لإعادة إطلاق العملية من جديد. وقد بدأ الرئيس يتمتع بحرية نسبية في إدراج

القضايا في جدول أعمال الحوار، وذلك بعد التشاور مع الأعضاء. وكانت هذه القضايا ترتبط بتصور الرئيس سليمان للتهديدات الحالية والمستقبلية التي تواجه لبنان، وبرؤيته بشأن قضية الدفاع الاستراتيجي. وكان هناك عدد من القضايا، منها وجود الأسلحة داخل المدن وخارجها، ووجود أسلحة فلسطينية داخل مخيمات اللاجئين وخارجها، وأهمية إعطاء الجيش اللبناني الغطاء السياسي الضروري للتعامل مع هذه القضايا وفقاً للاتفاقات القائمة بين الأطراف في الحوار الوطني.

لقد منح المشاركون في هيئة الحوار الوطني الرئيس تفويضاً واسعاً لوضع جداول الأعمال؛ وذلك نتيجة عاملين أساسيين: أولاً بسبب مهارات التواصل التي يتحلى بها الرئيس، والاستراتيجية والخطة الخاصة به، التي تهدف إلى تسهيل سير أعمال الحوار، خاصةً الدور الذي لعبته اللجنة التحضيرية، ومبادرة المساحة المشتركة. وثانياً حقيقة أن الحوار الوطني كان يخدم غرضاً أوسع يتمثل في خلق هدوء نسبي في البلاد، والحفاظ على قنوات اتصال مباشرة.

إن ظروف الهدوء السائدة التي أحاطت بالانتخابات البرلمانية التي أجريت في السابع من يونيو 2009 هي مثال جيد لذلك. وإضافة إلى هذا؛ فإن المرونة التي تمتع بها لبنان إبان الأزمة المالية العالمية، وانتخاب لبنان عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي في عام 2010، هما مثالان آخران. لقد أصبح الحوار الوطني عنصراً حاسماً في العملية السياسية في لبنان. و"بينما كانت المؤسسات العامة الأخرى تعاني، بدا الحوار الوطني بمنزلة الملجأ الأخير لكبار القادة لمناقشة قضاياهم العالقة".[28] كما "كانت مقاطعة الحوار من قبل بعض الأعضاء تستخدم كورقة مساومة، وبالتالي زادت أهمية الحوار في العملية السياسية المعقدة في لبنان".[29] وكان أحد هؤلاء الأعضاء المقاطعين للحوار الدكتور سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية. وبرّر مقاطعته لجلسات الحوار منذ عام 2012، قائلاً: "إن حزب الله ليس مستعداً لإجراء

حوار جدي (حول سلاحه)، وهو يجلس على الطاولة. فقط لتقديم نفسه على أنه داعم للحوار".[30] ومع ذلك دعم الدكتور جعجع جهود الرئيس سليمان من خلال الإشارة إليه بأنه "يحاول جاهداً الوصول إلى نتائج ملموسة حول استراتيجية الدفاع الوطني".[31]

أما الرأي العام اللبناني؛ فقد انتقد أثر عملية الحوار وقيمتها؛[32] حيث تركز النقد حول عدم قدرة الحوار الوطني على تنفيذ القرارات السابقة، أو التوصل إلى إجماع حول استراتيجية الدفاع الوطني، وعلى الرغم من أن هذه الانتقادات كانت مشروعة، فإن الجمهور أصبح أكثر دعماً للحوار مع الوقت. وبسبب الطبيعة المعقدة للقضايا التي يتم التعامل معها لا يمكن للجمهور توقع نتائج فورية في غضون فترة زمنية قصيرة من الحوار الوطني. ولم تكن هذه القضايا قضايا لبنانية فقط، بل كان لها أبعاد إقليمية مهمة، وتحتاج إلى بيئة إقليمية داعمة؛ حيث إن تأثير الأحداث الإقليمية واللاعبين في لبنان غالباً ما يتغلب على القرارات الوطنية. وبناء على ذلك أعرب الكثير من المشاركين في هيئة الحوار الوطني عن إحباطهم لعدم وجود "سيطرة" على عملية الحوار، وأشاروا إلى أن القضايا "لم تعد تحت نطاق سيطرتهم".[33]

ومن ناحية أخرى قام عدد من الحكومات، مثل قطر وفرنسا وسويسرا، باقتراح استضافة حوارات لبنانية غير رسمية لدعم الحوار الوطني اللبناني. وهذه الاقتراحات، بغضِّ النظر عن صدقها، أثارت عدداً من التساؤلات حول مسألة التدخل الخارجي في حوار وطني شامل مستمر؛ الأمر الذي أثار نقطة حرجة وحساسة؛ لأن معظم الاتفاقات التي تعنى بالشأن اللبناني تتم من خارج البلاد. وقد حملت اتفاقات، مثل اتفاق القاهرة في مصر، واتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية، واتفاق الدوحة في قطر، عدداً من التأثيرات السلبية والإيجابية.[34] ومع أن كلاً من فرنسا وسويسرا كانت قد استضافت حوارات لبنانية غير رسمية في

السنوات القليلة الماضية؛ فإن نتائجها كانت محدودة. ووفقاً لهانيس سيبرت، الخبير المعروف في الحوار الوطني "يجب أن يكون دور الأطراف الخارجية هو تعزيز السلم الداخلي". وفي رأيه "لا يمكن إدخال البنية التحتية للسلام من الخارج، ولكن يمكن بناؤها من الداخل فقط. مع ضمان عدم التدخل من الأصدقاء الخارجيين".[35] إن التمييز بين دور الوساطة الخارجية ودور الوسطاء الداخليين وفقاً لسيبرت هو كالآتي:

> "يمكن وصف الوسطاء الذين يعملون داخل إطار الحوار الوطني بالمضادات الحيوية، و/ أو العلاجات الطبيعية، أو بتغيير نمط الحياة في عملية الشفاء. ويهدف هذا الأمر الأخير إلى تقوية جهاز المناعة من الداخل، وقد يتطلب بعض الوقت والالتزام. ومن ناحية أخرى يتم استخدام المضادات الحيوية عندما يكون النظام ضعيفاً للغاية، ويجب معالجة الأعراض الشديدة قبل أن يحدث الشفاء. وهناك حاجة إلى الأمرين في بعض الأحيان، ولكن الاستخدام المستمر للمضادات الحيوية يخلق التبعية، ويمكن أن يضر بالجسم".[36]

إن المشكلة في لبنان، في جوهرها، ليست افتقاره إلى القدرة، بل عدم قدرته على التحصُّن من الجيران، كما هو موضح في الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الحوار الوطني، التي تتطلب الاهتمام الإقليمي والدولي، وستبقى مشكلات لبنان الإقليمية قائمة ما لم يكن هناك تغيير حقيقي في بيئته الخارجية يفضي إلى تغيير سلمي. وطالما تعرضت الدول الضعيفة لضغوط على الحدود من جيرانها الأقوى، ولبنان بالطبع ليس استثناءً. ونظراً إلى طبيعة النزاعات اليوم؛ فإن كل ما يمكن أن تفعله الأطراف في الحوار اللبناني هو تجنيب لبنان الاضطرابات الحالية المستعرة في المنطقة من خلال تصميم سياسة تهدف إلى تعزيز التوافق في الداخل اللبناني، ولا تعطي ذريعة لكي يتدخل الآخرون في شؤونه.

ثم في عام 2011 بدأ لبنان يواجه تهديدات وتحديات متعددة، بما في ذلك الوضع المتدهور في سوريا؛ ما فاقم الأخطار. وتم اختبار النظام التوافقي اللبناني مرة أخرى عندما أدركت جميع الأطراف المعنية أن مناصرة طرف من أطراف الأزمة، ولاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية، لن تساعد، ويمكن أن تعرِّض وضع السلطة في لبنان للخطر المحدق، كما أنه لم يكن أيٌّ من الأحزاب على يقين بأي طرف عليه أن يسانده. وفضلاً عن ذلك لا يسمح النظام التوافقي بالعمل الأحادي من جانب الدولة (سواء كانت مجموعات معينة ممثلة في الحكومة أم لا).

وكان هذا واضحاً في دفع الأموال، الذي قامت به الحكومة التي كان يقودها ائتلاف 8 آذار (بما في ذلك حزب الله) لتكاليف المحكمة الخاصة بلبنان (بعد إدانة أربعة من أعضاء الحزب في مقتل الحريري؛ الأمر الذي أدى إلى تعليق اجتماعات سير أعمال الحوار في عام 2011)؛ وبدا ذلك واضحاً أيضاً في موافقة حزب الله على تمديد وجود قوات الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل) في جنوب لبنان، وكذلك سياسة "انفصال" لبنان عن سوريا، و"الامتناع عن التصويت" على العقوبات الإيرانية في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وسلوك حزب الله تجاه غزة بسبب الحصار الإسرائيلي اللاإنساني، ومن ثم تدخله العسكري هناك.

ووفقاً لأحد التقارير؛ فإن هذه الإجراءات، إلى جانب التعاون المستمر بين الرؤساء "الطائفيين" الثلاثة (رئيس الجمهورية، ورئيس البرلمان، ورئيس الوزراء) ساعدت لبنان على الخروج سالماً، حتى الآن، من أتون الصراعات التي تعصف بالمنطقة.[37]

إعلان بعبدا وما أعقبه

لقد انعكس السلوك التوافقي في الداخل اللبناني في إعلان بعبدا، الذي تم اعتماده في جلسة يونيو 2012 من جلسات الحوار الوطني؛ وقد جاء هذا الإعلان نتيجة محادثات ثنائية بين الرئيس والمشاركين في الحوار؛ وكذلك نتيجة الدور الذي لعبته الاجتماعات المستمرة للّجنة التحضيرية للحوار الوطني، والدور الدبلوماسي عبر الوساطة غير المباشرة للّجنة السياسية التابعة لمبادرة المساحة المشتركة. وقد عكست هذه الاجتماعات رغبة جميع المشاركين في تجنيب لبنان الاضطراب الحاصل في المنطقة، وخاصة في المستنقع السوري. وعلى عكس سياسة الانفصال، التي اعتمدتها حكومة ميقاتي في عام 2012، من أجل فصل لبنان عن الحرب في سوريا، تبنى إعلان بعبدا سياسة التحييد. ودعا الإعلان إلى "تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية، فضلاً عن تجنيبه تداعيات التوترات والأزمات الإقليمية؛ انطلاقاً من الاهتمام بالمصلحة العليا اللبنانية والوحدة والسلام المدني، باستثناء ما يرتبط بالالتزام باحترام القرارات الدولية، والإجماع العربي، والقضية الفلسطينية العادلة، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، واحترام القرارات الدولية، وبالتحديد قرار مجلس الأمن 1701".[38]

وعلى الرغم من أن إعلان بعبدا يمكن أن يعد أهم وثيقة تم التوصل إليها إبان فترة رئاسة سليمان، فإن الحماسة والتفاؤل اللذين صحباه لم يدوما طويلاً بسبب تدخل حزب الله العسكري في سوريا إلى جانب الحكومة السورية.

إن السؤال عن سبب دعم حزب الله الإعلان في البداية، ثم تراجعه، كان مرتبطاً بشكل كبير بموقف حزب الله في مواجهة الأوضاع المتدهورة في الصراع السوري، وامتداده إلى السياسة اللبنانية، ويمكن تفسير دعم حزب الله الإعلان في

البداية كجزء من محاولة لإنهاء خصومه في لبنان، مثل تيار المستقبل، الذي يدعم المعارضة السورية ضد النظام السوري. إن التدهور السريع غير المتوقع في موقف النظام السوري إزاء المعارضة لم يسمح بمواصلة دعم حزب الله هذا الإعلان. وحرصاً على بقاء النظام السوري قام حزب الله بالتدخل للدفاع عنه، وحماية التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران. وعلى الرغم من أن حزب الله فسر تدخله في سوريا بوصفه خطوة مهمة للدفاع عن لبنان ضد انتشار المسلحين السُّنة في لبنان، فقد رأى خصومه أن ما قام به يمثل انتهاكاً واضحاً لإعلان بعبدا وما نص عليه.

وباستثناء الموقف، غير الداعم لسوريا وإيران، حصل إعلان بعبدا على دعمين دولي وإقليمي، وتم تبنيه بصفته واحدة من وثائق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المتعلقة بلبنان. وعلى الصعيد الداخلي كان الإعلان وثيقة مهمة. وعلى الرغم من أن الوثيقة حاولت تحديد علاقات لبنان الاستراتيجية مع العالم الخارجي، بما في ذلك جيرانه المباشرون، فإن الوضع المتدهور في سوريا أدى إلى زيادة الضغوط على الحدود اللبنانية، وقد انعكس هذا من خلال المزيد من الانقسام السياسي في السياسة اللبنانية، وأصاب مؤسسات الحكم الرسمية بالشلل، ونتج عن ذلك مقاطعة الاجتماعات المستقبلية لعملية الحوار الوطني.[39]

وفي خضم الشلل والتشرذم الحاصلين دعا رئيس مجلس النواب، نبيه بري، إلى استئناف الحوار الوطني في عام 2015. وأكد نداء نبيه بري أهمية الحوار في الحفاظ على السلام في البلاد. وهذه المرة كانت الموضوعات التي نوقشت على طاولة الحوار ذات طبيعة محلية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأزمة التي واجهها لبنان نتيجة لتأثير الاضطرابات الإقليمية في الأمن الداخلي. وبسبب الفراغ الرئاسي، الذي أعقب انتهاء ولاية الرئيس سليمان في مايو 2014، جاء انتخاب رئيس جديد للبلاد على

رأس جدول أعمال الحوار. واستمر هذا الفراغ حتى تم انتخاب ميشال عون رئيساً للبنان في 31 أكتوبر عام 2016.

غير أن هناك بنوداً أخرى في جدول أعمال الحوار بقيت من دون حل، مثل البنود المتعلقة بالتوصية على قانون انتخابي جديد للبرلمان، وإحياء عمل الحكومة والبرلمان. وكان مجلس الوزراء، الذي تم حله بعد انتخاب رئيس جديد، قد تعرَّض للشلل بسبب الخلافات الداخلية الحادة بين أعضائه، في حين أن البرلمان، الذي مدَّد بشكل غير دستوري ولايته ثلاث مرات، في مايو 2013، ونوفمبر 2014، ويونيو 2017، كان يعاني عجزاً كبيراً.[40]

ومنذ سبتمبر 2015 عقدت هيئة الحوار الوطني 19 جلسة. وباستثناء إسهامها في الحفاظ على الهدوء النسبي في البلاد، افتقرت هيئة الحوار إلى أي بنية داعمة، وفشلت في الوصول إلى أي نتائج ملموسة، وتم تعليق أعمالها مؤقتاً في الدورة التاسعة عشرة. إن الحفاظ على الهدوء النسبي يفسر من خلال رغبة المشاركين اللبنانيين في الحوار وداعميهم من الخارج في الانتظار بعض الوقت؛ حتى تصبح البيئة الإقليمية مواتية أكثر لحل الخلافات اللبنانية. ولهذا الغرض تم إجراء حوارات ثنائية جانبية أخرى بين حزب الله وتيار المستقبل من جهة، والقوات اللبنانية والتيار الوطني الحر من جهة أخرى.

ويهدف الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل إلى نزع فتيل التوتر بين الطائفتين الشيعية والسنية في البلاد. واستمر هذا الحوار على الرغم من الخلافات الحادة حول التدخل العسكري لحزب الله في سوريا، والتوترات المتصاعدة بين داعمي كلا الطرفين في الخارج، وبالتحديد المملكة العربية السعودية وإيران، خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران في عام 2015.

لقد أسهم الحوار في تزويد القوات المسلحة اللبنانية بمظلة سياسية كافية لقمع التوترات الطائفية الداخلية، ومنع أي امتداد للقتال السوري إلى لبنان، خاصة من الشمال والأجزاء الشرقية من لبنان المتاخمة للحدود السورية.[41]

وذلك في حين وقَّع الحزبان المسيحيان الرئيسيان مذكرة تفاهم في يونيو 2015؛ بهدف إعادة تعزيز مكانتيهما في النظام السياسي؛ من خلال وضع حد لخلافاتهما الحادة منذ اندلاع الصراع الرئيسي بينهما، المعروف باسم "حرب الإلغاء" في عام 1989. كما دعت مذكرة التفاهم إلى وضع حد للفراغ المستمر في الحكومة، بما في ذلك الرئاسة، وإنقاذ مستقبل لبنان من العواقب غير المأمولة وغير المتوقعة.

وباختصار، يؤكد عقد الحوار أهميته في مواجهة فشل الحكومة في التعامل مع الضغوط الراهنة،[42] ويبرهن على استعداد المشاركين لخلق "مساحة آمنة"، من خلال هذا الحوار؛ للاستجابة لأي خطر فوري يتهدد البلاد. إن دعم المجتمع الدولي لعزل لبنان عن الحرب السورية لا يوفر بديلاً للحوار الشامل. وعلى الرغم من خلافات المشاركين في هذه الحوارات وانتماءاتهم؛ فإنهم يؤيدون الهدف الأساسي، وهو إنقاذ لبنان من الغرق في مستنقع شبيه بالذي في سوريا، أو العراق، أو اليمن، أو ليبيا.

الخاتمة

يصبح الحوار الوطني، في الأوقات التي يشوبها الغموض والاضطراب، أداة مهمة لسدِّ الفجوة، وتعويض عجز المؤسسات الحكومية عن إيجاد حلول مقبولة للمشكلات الأساسية المتعلقة باستقرار النظم السياسية واستمراريتها.

وقد أظهرت هذه الدراسة نقاط القوة والضعف في عملية الحوار في لبنان، وكيف كان لبنان يحاول التعامل مع التحديات التي يواجهها. كما جسَّدت اللقاءات المتواصلة للمشاركين في هيئة الحوار الوطني أهمية التعامل مع القضايا التي تطرأ على الساحة، إلى جانب التوصل إلى توافق في الآراء حول استراتيجية دفاعية للبنان. ويمثل إعلان بعبدا، والإطار الخاص بالدفاع الاستراتيجي الذي اقترحه الرئيس سليمان، وثيقتين مهمتين تهدفان إلى التعامل مع مصادر التهديد للبنان، سواء من الداخل أو الخارج؛ من أجل ضمان حماية أمن لبنان. وليس الهدف التخلص من تهديد سلاح الجماعات المسلحة في لبنان ونزعه فقط، بل إيجاد حل عملي من شأنه أن يعطي اليد العليا للحكومة اللبنانية في إدارة أمن البلاد، وتحرير الأراضي اللبنانية المتبقية التي تحتلها إسرائيل. وتُظهر الحقائق على الأرض أن قرار مجلس الأمن رقم (1701) لعام 2006، الذي سمح بإعادة نشر الجيش اللبناني في الجنوب، وزيادة عدد قواته بنحو 10 آلاف جندي، قد أوجد ظروفاً سلمية مستمرة على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية منذ حرب عام 2006.

لقد خلقت هذه العوامل ظروفاً للردع المتبادل بين إسرائيل وحزب الله؛ حيث لن تهاجم إسرائيل، ولن يُعطى حزب الله ذريعة للقيام بهجوم، ومنذ نهاية حرب 2006 لم يقم حزب الله بأي هجمات على إسرائيل، وبالتالي حافظ على قوة ردع نفسية مهمة ضدها. إن هذا الردع يشكل قيمة تُضاف إلى الدفاع الاستراتيجي،

ويجب أن يدعم المجالات الأخرى، ولاسيما الدبلوماسية، للحكومة اللبنانية لتحرير الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار إعلان بعبدا أداة دبلوماسية في سبيل الوصول إلى استراتيجية دفاعية وطنية للبنان. في حين أن الإعلان ليس محايداً فيما يتعلق بالتهديد الإسرائيلي؛ فهو محايد من خلال سياسة الحياد الإيجابي، التي تعفي لبنان من الأخطار الأخرى القائمة، أو المتصاعدة. وبالإضافة إلى المبادئ، أو العناصر الثابتة، التي اقترحها الرئيس سليمان؛ فإن إطار الدفاع الاستراتيجي، وإعلان بعبدا، يعدان بمنزلة خريطة طريق لحماية لبنان من الخطر المحدق اليوم وفي المستقبل القريب.

ويتطلب تطبيق خريطة الطريق إجماعاً بين المشاركين على الحوار. وبالقدر الذي يتفق فيه المشاركون على إطار استراتيجية دفاعية للبنان؛ فإن ذلك سيسمح للحكومة بأن تكون لها سيطرة فعلية على أراضيها، وبالتالي ضمان حماية لبنان. ومع ذلك؛ فإن تحقيق هذا الشرط يبدو سهلاً من ناحية نظرية، ولكنه غاية في الصعوبة من الناحية الفعلية. ولطالما كان سلاح حزب الله يمثل مسألة مثيرة للانقسام ومتفجِّرة على طاولة الحوار، في حين يتجاوز الخلاف حول هذه المسألة قدرات المشاركين في الحوار، ويخضع لاعتبارات إقليمية ودولية.

وقد زادت هذه الاعتبارات، وخاصة الحرب الأهلية التي لا تزال مستمرة في سوريا، والتي وضعت الأغلبية السنية ضد الحكومة السورية -وهي حكومة تسيطر عليها بشكل أساسي الأقلية العلوية، وتحظى بدعم من إيران وروسيا- من حدَّة الصراع الطائفي في لبنان بين السنة والشيعة؛ ما أجبر كبار القادة اللبنانيين، وأعضاء هيئة الحوار، على إعادة ترتيب أولويات مناقشاتهم، والتعامل مع تداعيات

الصراع السوري تبعاً لذلك. وتشكل سياسة الانفصال عن سوريا، التي وضعها إعلان بعبدا، جزءاً مهماً من هذه السياسة.

وقبل تدخل حزب الله في سوريا، في أواخر عام 2011، عمل النظام السياسي اللبناني على تطبيق هذه السياسة. ومع ذلك؛ فإن الإبقاء على هذه السياسة قائمة في المستقبل سيعتمد على الأرجح على رغبة الأطراف اللبنانية في التوقف عن التدخل في الشؤون السورية. ويجب أن تفهم هذه الأطراف أن مناصرة أحد الأطراف في الصراع السوري، بما في ذلك التدخل العسكري، تخلق مزيداً من الفوضى بالفعل في لبنان، الذي يعاني الفوضى في الأصل. ويجب أن تكون التجربة التاريخية قد علَّمت هذه الأحزاب أن التورط في مصالح خارجية من شأنه أن يعود بالأذى عليها، وبالتالي على لبنان، وأن إقحام نفسها في الصراعات الخارجية لن يحسِّن من موقعها على الخريطة السياسية. وفي غياب حكومة فاعلة ينبغي أن يكون الحوار الوطني هو الملاذ المناسب لحل النزاعات، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ جميع القضايا العالقة في جدول أعمال الحوار قبل أن يفوت الأوان. ولسوء الحظ؛ فإن الصراع المتفاقم في سوريا لم يساعد على إيجاد التوافق المأمول، بل أدى إلى مزيد من التفتت الإقليمي للأحزاب اللبنانية. ولكن هذا التفتت، وعلى النقيض من التوقعات العامة، لم يؤدِّ إلى مزيد من النزاعات داخل لبنان. غير أن مجرد الانخراط في الصراع [السوري] له من النتائج السلبية ما يتجاوز الإيجابية منها بكثير.

فبالإضافة إلى الدعم الخارجي، وخاصة من مجموعة الدعم الدولية للبنان، التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة السابق، بان كي مون، في سبتمبر 2013 للحفاظ على الاستقرار في لبنان،[43] تمكنت الأطراف اللبنانية من إدارة خلافاتها للوصول إلى الحد الأدنى من التفاهم حول كيفية تجنب الصراع داخل لبنان، وحمايته من الخطر الخارجي. ويظهر ذلك في استئناف الحوار منذ عام 2015 على الصعيدين المتعدد

الأطراف والثنائي على حد سواء. وعلاوة على ذلك؛ قد يكون انتخاب رئيس جديد للبنان خطوة في الاتجاه الصحيح.

وقد كانت إدارة الخلافات اللبنانية تتم بطريقة لطالما كان يشوبها الغموض. ولا يزال الجدل قائماً حول تبني استراتيجية الدفاع الوطني للبنان مقرونة بسياسة الحياد الإيجابي، والابتعاد عن الصراع الخارجي؛ ما لم تتحقق ظروف سلام حقيقية في المنطقة، خاصة في سوريا. إن التوصل إلى توافق في الآراء حول هذين البندين في المستقبل من خلال الحوار أمر حاسم بالنسبة إلى لبنان؛ لأن من شأنه أن يعمل على تمكين الحكومة، وتقوية الأمن الداخلي، وحماية لبنان من الخطر الخارجي. وفضلاً عن ذلك؛ إذا كان هناك بند واحد ملحٌّ يجب إضافته إلى أجندة الحوار الوطني حول التغير الديمقراطي في المستقبل القريب، فهو يتعلق بوضع النزوح السوري في لبنان، والانعكاسات الخطِرة المترتبة عليه منذ عام 2011.[44] وحتى الآن، لم يكن هناك إجماع سياسي بين الأطراف اللبنانية حول كيفية التعامل مع هذه القضية، خاصة فيما يتعلق بمسألة كيفية ضمان عودة آمنة للاجئين السوريين إلى أرضهم الممزقة.

الدروس المستفادة

إذا كان هناك أي دروس يمكن استخلاصها من الحوار الوطني اللبناني لدعم الحوارات الأخرى، التي قد يُصار إلى عقدها مستقبلاً، فهي من دوره كآلية لإدارة الصراع لعزل لبنان عن الخطر الخارجي. إن شمول العملية، ووجود ثقافة الحوار وهياكل الدعم، وطبيعة الدعمين الإقليمي والدولي، هي عوامل مهمة يجب مراعاتها في تحديد فشل عملية الحوار الوطني، أو نجاحها. فيما تدل الشمولية على الشرعية؛ وذلك من خلال تمثيل الأعضاء على طاولة الحوار لكل الشرائح في المجتمع، ولكنها لا تدل على بُعد المشاركين، أو استقلالهم عن التأثيرات الداخلية أو الخارجية.

وتوفر ثقافة الحوار الاستمرارية والمرونة في التعامل مع الظروف المتغيرة؛ وهذا ليس شرطاً مهماً في المجتمعات المتعددة الثقافات مثل لبنان فقط، بل هو مهم في المجتمعات المتجانسة، التي لم تشهد فن الحل الوسط، وهو سمة مهمة للديمقراطية أيضاً. وتُوفر هياكل الدعم آليات لكسر الجمود، ولضمان استمرارية العملية؛ ومع ذلك، فإن نجاح الحوار الوطني، أو فشله، وإذا ما كان قد تمكَّن من الوصول إلى نتائج ملموسة وغير ملموسة، تُقاس من خلال اهتمام القوى الخارجية بالعملية ونتائجها أيضاً. وينبغي أن تساعدنا طبيعة التفويض الممنوح لبدء عملية الحوار، وطبيعة البنود المدرجة في جدول الأعمال على فهم النتائج المتوقعة، وأنواع التأثيرات الخارجية التي ينبغي أخذها في الاعتبار. وفي لبنان كانت النتائج غير الملموسة تفوق تلك الملموسة في الحوار الوطني.[45] وبسبب طبيعة البنود المدرَجة في جدول أعمال الحوار كان هناك إجماع من الأطراف المحلية كافة على كيفية تجنيب لبنان الصراع، والحفاظ على أمنه واستمراريته. وبعبارة أخرى ينبغي الحكم على نجاح هيكل الحوار أو فشله بناءً على أدائه العام، وليس على القرارات الصادرة عنه بالإجماع، وكيفية التوصل إليها، أو ترجمتها إلى نتائج ملموسة فقط.

الهوامش

1 إن تعريف ماكس فيبر للدولة الحديثة، القائم على "احتكار وسائل القوة الشرعية"، يؤكد بقاء الكيانات السياسية في ظروف الحرب. ويؤكد نموذج ويستفاليا عام 1648 أن بقاء الدول مرتبط بالاعتراف بسيادة الدول الأخرى.

2 هذه الدراسة جزء من الجهود المبذولة لاستيعاب أهمية الحوار الوطني كمفهوم وأداة للوساطة الداخلية. وإن إحدى الطرق لتأكيد أهمية هذا المفهوم هي إعداد المزيد من الدراسات حول الحوار الوطني للحصول على منظور مقارَن أفضل؛ من شأنه أن يعزز فهمنا له؛ ويسمح لنا بتحسين مهاراتنا التحليلية حول عملية الحوار والفرص والمحددات الخاصة بنا كباحثين ومراقبين وممارسين. وقليلة هي الدراسات الأكاديمية، التي كُتبت في هذا الشأن، وقليلة هي المؤتمرات الدولية التي نُشِرت مداولاتها حول مسألة الحوار الوطني. انظر أيضاً:

Thania Paffenholz and Nick Ross, "Inclusive Political Settlements New Insights from Yemen's National Dialogue." *PRISM* 6, no. 1 (May 2016), pp. 199-210; Myriam Ben Salem, "The National Dialogue, Collusive Transactions and Government Legitimacy in Tunisia." *Italian Journal of International Affairs* 51, issue 1 (2016): pp. 99-112; Hannah Hamidi, "A Comparative Analysis of the Post Arab Spring National Dialogues in Tunisia and Yemen." *African Journal of Conflict Resolution* 15, no. 3 (2015): pp. 11-36; Rikke Hostrup Haugbølle, Amine Ghali, Hèla Yousfi, Mohamed Limam, and Nina Grønlykke Mollerup, "Tunisia's 2013 National Dialogue: Political Crisis Management," *National Dialogue Handbook—Case Studies* (Febraury 2017) https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other_Resources/National Dialogue/NDH_Tunisia.pdf

قامت وزارة الخارجية بتنظيم ثلاثة مؤتمرات دولية في هلسنكي بين عامي 2014 و2017 حول الحوار الوطني بالتعاون مع منظمات غير حكومية (NGOs) متخصصة بهذا المجال، من ضمنها مبادرة المساحة المشتركة (Common Space Initiative)، وقد تم نشر مداولات هذه المؤتمرات؛ ما شكَّل إضافة مهمة إلى البيانات والمعطيات المتعلقة بالحوارات الوطنية. وقامت مؤسسة بيرجهوف بإصدار دليل للقراء المشاركين في الحوار الوطني يقوم على تدوين ملاحظات تخص تجارب 19 دولة أجرت حوارات وطنية، انظر:

https://www.berghof-foundation.org/publications/national-dialogue-handbook/

3 Edward E. Azar and Robert Haddad, "Lebanon: An Anomalous Conflict? *Third World Quarterly* 8, no. 4, (October 1986), p. 1342.

4 جاءت هذه الاشتباكات ردَّ فعل للقرار الحكومي بحظر نظام اتصالات مستقل لحزب الله، وإقالة ضابط شيعي رفيع المستوى مسؤول عن الأمن في مطار الحريري الدولي في بيروت، وبسبب وضع حزب الله الخاص كحركة مقاومة، فقد عدَّ قرار الحكومة "إعلان حرب". وقد سيطر الحزب لفترة وجيزة على بيروت الغربية التي يهيمن عليها السنة؛ ما أجبر الحكومة على إلغاء قرارها.

5 إن صيغة تقاسم السلطة التوافقية في لبنان، التي تعكس توازنا هشاً بين مجتمعاته المسيحية والمسلمة، لم تكن جاهزة لحل النزاع الحاد، ولا لتجنب الانتهاك الخارجي. وتتمثل المشكلة في معادلة التوازن هذه في أنها تستبدل الضوابط والتوازنات في النظام بتوزيع السلطة. وعلى عكس الضوابط والتوازنات، التي تستند إلى المساءلة، يستند توزيع السلطة إلى المنافسة وعدم الثقة؛ حيث من المستحيل بسط سيطرة الدولة. في لبنان، تسبَّب مزاعم الخوف من قبل مجموعة لبنانية، أو أخرى في التنافس، وتطرح مسألة الولاء للدولة اللبنانية. انظر وليد مبارك، "بناء المواطنة في لبنان"، ورقة غير منشورة مقدمة في مؤتمر دولي بخصوص "بناء المواطنة في لبنان"، تحت إشراف الجامعة اللبنانية الأمريكية، وأوكسفام وفريدريش إيبيرت ستيفتانغ، بتاريخ 11 و12 يوليو1997، ص 3. وعلاوة على ذلك؛ فإن التغيرات في القوة التراكمية للمجموعات (الديموغرافية والاقتصادية والعسكرية وغيرها) قد تخلق بسهولة مطالب بالتغيير في نظام تقاسم السلطة المتفق عليه. انظر آيرين جروفين، "الطائفية والشرعية.. فكرة الدولة في لبنان"، ورقة غير منشورة قدمت في مؤتمر المواطنة والدولة في الشرق الأوسط، أوسلو – النرويج، 1996.

6 انظر موقع الرئاسة اللبنانية، على الرابط: /http://www.presidency.gov.lb

7 اعتباراً من 6 مايو 2015 قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان بتعليق مؤقت لتسجيل لاجئين جدد بناءً على طلب الحكومة اللبنانية. وبناءً عليه؛ تم حذف طلبات أولئك المسجَّلين والموجودين في قائمة الانتظار، انظر: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، على الرابط: https://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php. ويقدر تقرير آخر أن لبنان استضاف 1.5 مليون لاجئ فروا من الحرب التي مزقت سوريا، انظر:

Lebanon Crisis Response, Plan 2017-2020, Government of Lebanon and the UN, June 2017, p. 8.

8 كان جميع أعضاء الحوار الأربعة عشر في عام 2006 حاضرين في الحوار الوطني لعام 2008. وتم اختيار جميع هؤلاء الأعضاء وفقاً لمعايير محددة للتأكد من أنهم يمثلون جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والشخصيات السياسية في النظام اللبناني. وشارك هؤلاء الأعضاء أيضاً في مؤتمر الدوحة، بمن فيهم ممثلون عن حزب الله، قرروا استئناف الحوار الوطني في عام 2008.

9 "إن تأثير العوامل غير اللبنانية في الصراع اللبناني أدى إلى ثلاثة أنواع مختلفة من الحرب في لبنان بين عامي 1975 و1990 –حرب داخل لبنان، حرب على لبنان، وحرب عبر لبنان". انظر وليد مبارك، "موقف الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان"، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 44 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003) ص 5.

10 "National Dialogue Culture," unpublished policy paper by the Common Space Initiative, Beirut, Lebanon, June 2011, p. 1.

11 دعا ميشال سليمان جميع القوى السياسية إلى "الالتزام بإعلان بعبدا للحفاظ على سيادة الدولة في جميع المناطق اللبنانية". ورداً على ذلك؛ رفض القيادي في حزب الله محمد رعد إعلان بعبدا قائلاً إنه "مجرد محضر جلسة". وعندما سئل عن الإعلان، خلال مقابلة تلفزيونية، قال: "لا نريد أن نخرج الموتى من القبور". وفي عام 2013 ، قال رعد، الذي حضر جلسة حوار عام 2012، إن إعلان بعبدا "وُلِد ميتاً" متهماً معسكر 14 آذار بتهريب "السلاح والمقاتلين" إلى سوريا التي مزقتها الحرب. وقال إن حزب الله أرسل علانية مقاتلي النخبة عبر الحدود لمساعدة النظام السوري على مواجهة انتفاضة يقودها إسلاميون. ويدعو إعلان بعبدا إلى فصل لبنان عن الأزمات الإقليمية، وخاصة النزاع في سوريا.

12 Mediation Support Unit, *United Nations Guidance for Effective Mediation* (New York: UN Political Department, September 2012), https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/GuidanceEffectiveMediation_UNDPA2012%28english%29_0.pdf, p. 11.

13 Andries Odendaal, *The Role of Political Dialogue in Peace Building and State building: An Interpretation of Current Experience* (Berlin: Burgh of Foundation, May 25, 2011), p. 15.

14 See the documentary book of the speeches of President Suleiman, *Al- Kitab al-Tawthiki Likalimat wa Khutub Fakhamat Raees al Joumhouriah al-Imad Michele Suleiman,* part one, p. 39-46, www.presidency.gov.lb/copyright/2012; and part two, p. 20-25, www.presidency.gov.lb/copyright/2014.

15 كان سعادة السيد ناظم الخوري نائباً سابقاً في البرلمان، ووزيراً في الحكومة اللبنانية، وكان السيد ناجي أبوعاصي سفيراً سابقاً ومديراً عاماً للقصر الرئاسي.

16 بالإضافة إلى الأسماء المذكورة أعلاه؛ شملت اللجنة التحضيرية الأعضاء التالية أسماؤهم: الدكتور غالب محمصاني، محام ومحاضر جامعي. والسيد ميشيل قليموس، محام ومحاضر جامعي. والدكتور علي عواد، ضابط عسكري سابق، وأستاذ جامعي في الجامعة اللبنانية.

والدكتور وليد مبارك، أستاذ سابق ومدير معهد الدبلوماسية وتحويل النزاعات بالجامعة اللبنانية الأمريكية. والدكتور أنطوان شقير، المدير العام للقصر الرئاسي. وإضافة إلى ذلك، كان الدكتور عصام سليمان، وهو أستاذ متقاعد في الجامعة اللبنانية، عضواً في اللجنة التحضيرية، ثم استمر عضواً بحكم منصبه بعد انتخابه رئيساً للمجلس الدستوري اللبناني.

17 مبادرة المساحة المشتركة هي مبادرة مستقلة تلقت الدعم الإداري والمالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة بورغوف، ومؤسسة نداء السلام، وآخرين.

18 For more information about the Common Space Initiative see http://commonspaceinitiative.org

19 *Dialogues in Peace and Mediation Processes: Definitions, Type, Goals, Success Factors for Sustainability*, Inclusive Peace & Transition Initiative, Graduate Institute (Geneva, March 2016), p. 2.

20 *National Dialogue Handbook: A Guide for Practitioners*, p. 127.

21 "March 8 Alliance," Wikipedia.com, accessed March 12, 2018, March 8 Alliance, https://en.wikipedia.org/wiki/March_8_Alliance.

22 "March 14 Alliance," Wikipedia.com, accessed March 12, 2018, https://en.wikipedia.org/wiki/March_14_Alliance.

23 "National Dialogue Culture," unpublished policy paper by the Common Space Initiative (Beirut: Common Space Initiative, June 2011), p. 4.

24 تألفت لجنة فرقة العمل الخاصة من الأعضاء الذين قدموا مقترحات خطية مؤهِّلة للعضوية في اللجنة. ولم يكن حزب الله، الذي عبَّر عن تصوره بشكل شفهي لاستراتيجية دفاعية، مؤهلاً للحصول على العضوية؛ ما حرم لجنة المهام أي فرص للنجاح.

25 تشمل الأراضي المحتلة مزارع شبعا وتلال كفار شوبا، وجزءاً من قرية الغجر في جنوب لبنان. انظر "على الحكومة اللبنانية أن تحرر الأرض المحتلة: موقع حزب الله الرسمي"، **ديلي ستار**، 26 ديسمبر 2016، على الرابط:

http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2016/Dec-26/38/

26 Statement of the National Dialogue Committee at Baabda Palace, Presidency of the Lebanese Republic, accessed September 20, 2012, http://www. presidency.gov.lb/Arabic/News/Pages/Details.

27 هذا الانقطاع للحوار الوطني وقع بعد توجيه المحكمة الخاصة بلبنان (STL) في عام 2010 الاتهام إلى أربعة من أعضاء حزب الله في مقتل رئيس مجلس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري.

28 "National Dialogue Culture," p. 14.

29 المرجع السابق.

30 "Geagea Mocks National Dialogue," *The Daily Star*, July 2, 2012, http://www.dailystar.com.lb/News/Politics/2012/Jul-02/178995-geagea- mocks-national-dialogue.ashx.

31 المرجع السابق.

32 "National Dialogue Culture," p. 3.

33 "National Dialogue Session, November 4, 2010." Unpublished memo by Common Space Initiative, November 26, 2010, Beirut, Lebanon, p. 1.

34 Edward E. Azar and Robert Haddad, "Lebanon: An Anomalous Conflict?" p. 1342.

35 Hannes Siebert, *"National Peace and Dialogue Structures,"* Berghof Handbook Dialogue Series no. 10 (Berlin: Berghof Foundation, 2013), p. 6.

36 المرجع السابق.

37 "National Dialogue Culture," p. 17.

38 "قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701"، موقع رئاسة الجمهورية اللبنانية، 11 يونيو 2012، على الرابط: http://www.presidency.gov.lb/Arabic/.

دعا قرار مجلس الأمن رقم (1701) إلى الإيقاف الكامل للأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله في عام 2006، ونشر القوات اللبنانية في جنوب لبنان، والانسحاب الموازي للقوات الإسرائيلية خلف الخط الأزرق، وتعزيز قوة الأمم المتحدة (اليونيفيل) لتسهيل دخول القوات اللبنانية في المنطقة، وإقامة منطقة منزوعة السلاح بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تطوير مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقيات الطائف، وقراري مجلس الأمن (1559) عام 2004، و(1680) عام 2006، وفرض حظر على الأسلحة على لبنان. ووافق الطرفان رسمياً على القرار خلال 48 ساعة من اعتماده. انظر أيضاً "قرار مجلس الأمن رقم 1701: الوضع في الشرق الأوسط"، صانع السلام الوطني المتحد، على الرابط:

http://peacemaker.un.org/ israellebanon-resolution1

39 أعلن تحالف 14 آذار، في وقت لاحق من عام 2012، غياباً جماعياً عن الحوار. وفي مارس 2014، قاطعت بعض أحزاب 8 آذار، بما فيها حزب الله، محاولة لإعادة بدء الحوار. انظر دليل الحوار الوطني، ص 267.

40 انظر:

International Crisis Group, "Lebanon's Christians United in Hope of Effective Presidency," *Daily Maverick,* last modified February 1, 2016, https://www.dailymaverick.co.za/article/2016-02-01-lebanons-christians-united-in-hope-of-effective-presidency/#.WuV4_e-FMdU.

41 قدم الطرفان مظلة سياسية إلى القوات المسلحة للسيطرة على القتال الدامي في مدينة طرابلس الشمالية بين جبل محسن (منطقة تسكنها جماعة علوية سورية مؤيدة) وباب التبانة (منطقة مجاورة تسكنها جماعات سنية متشددة تدعم المعارضة السورية). كما قدم الطرفان الدعم الكافي إلى القوات اللبنانية الداخلية لقمع تمرد كبير في رومية، السجن الرئيسي في لبنان، الذي يضم جماعات الجهاديين المسلحة. انظر إميل خوري، "إن الحوار السني الشيعي قد أرسى الأمن والاستقرار. هل من شأن حوار مسيحي مسيحي تسهيل الانتخابات؟"، النهار (بيروت)، 15 فبراير 2016.

42 على الرغم من الاستقرار النسبي، الذي يتمتع به لبنان، كان هناك شلل ملحوظ في مؤسسات الحكومة وانعدام المساءلة؛ الأمر الذي أدى إلى فساد هائل، وبيروقراطية غير فعَّالة، وسوء توفير الخدمات العامة، بما في ذلك مياه الشرب والكهرباء والقمامة، والتخلص من مياه الصرف الصحي. وعلى الرغم من أن هذه المشكلات خطرة للغاية؛ فهي تقع خارج نطاق هذا البحث، وتتطلب بحثاً خاصاً بها. وقد يكون هناك حاجة إلى حوار وطني آخر لإيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلات.

43 بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضمت هذه المجموعة الأمين العام لجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ووزراء خارجية فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين. وفي الخامس من مارس 2014 عُقِد اجتماع هذه المجموعة في فرنسا، وذكَّر ببيان مجلس الأمن الرئاسي الصادر في العاشر من يوليو 2013، الوثيقة (S/PRST/2013/9)، وموجز الرئيس الصادر بعد الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الدعم الدولية في الخامس والعشرين من سبتمبر 2013 (SG/2198)، وشدد المشاركون على الحاجة المستمرة إلى دعم دولي قوي للبنان؛ لمساعدته على الاستمرار في مواجهة التحديات المتعددة لأمنه واستقراره، ورحب الاجتماع بالتقدم المحرَز في زيادة هذا الدعم. وأشاروا إلى أن التزام الأمم المتحدة بالاستقرار في لبنان يقع في صميم قرار مجلس الأمن (1701) عام 2006، والقرارات الأخرى ذات الصلة. انظر البيان الموجز الصادر عن الرئيس بالنيابة عن مجموعة الدعم الدولية للبنان بباريس، في الخامس من مارس 2014.

44 وفقاً لتقرير أعدته الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة تحت عنوان "أثر الصراع في سوريا بشكل كبير على النمو الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، وتسببه في تفاقم الفقر والاحتياجات الإنسانية وتفاقم قيود التنمية القائمة في البلد". وفي التقرير نفسه، يقدر عدد السكان الذين يعيشون في لبنان بـ 5.9 مليون نسمة، في حين بلغ عدد النازحين السوريين نحو 1.5 مليون. انظر:

Lebanon Crisis Response 2017-2020, pp. 8-10.

45 النتائج الملموسة هي نتائج تراها على أرض الواقع، وهي ظاهرة من خلال الاتفاقات، أما النتائج غير الملموسة فهي أكثر صعوبة في القياس، ولربما لم يكن من الممكن توقعها أو التخطيط لها في حد ذاتها، ولكنها تظهر بشكل طبيعي من تجربة الحوار الوطني نفسه. انظر: دليل الحوار الوطني، ص 142.

المراجع

Abdel-Latif, Omayma. "Lebanon's Sunni Islamists—A Growing Force." *Carnegie Middle East Center*, no. 6 (January, 2008). https://carnegie-mec.org/2008/02/04/lebanon-s-sunni-islamists-growing-force-pub-19882.

Abrahms, Max, Denis Sullivan, and Charles Simpson. "Five Myths About Syrian Refugee Separating Fact From Fiction." *Foreign Affairs* (March 22, 2017). file:///Users/wmubarak/Desktop/Articles-Foreign%20Affairs/Five%20Myths%20About%20Syrian%20Refugees.htm.

Abul-Husn, Latif. *The Lebanese Conflict, Looking Inward*. London: Lynne Rienner Publishers, 1998.

Abu Saleh, Abbas. *Modern History of Lebanese Foreign Policy*. Beirut: Librairie Orientale, 2014.

Arab Reform Initiative. "What Can We Learn from Coalition-Building Experiences?" ARI Thematic Series: Critical Dialogue between Diverse Opposition Groups, paper 1 (February 2011).

Axworthy, Michael, and Patrick Milton. "A Westphalian Peace for the Middle East." *Foreign Affairs* (October 10, 2016). https://www.foreignaffairs.com/articles/europe/2016-10-10/westphalian-peace-middle-east.

Azar, Edward E., et al, eds. *The Emergence of a New Lebanon: Fantasy or Reality?* New York: Praeger Publishers, 1994.

Ben Salem, Myriam. "The National Dialogue, Collusive Transactions and Government Legitimacy in Tunisia." *Italian Journal of International Affairs* 51, issue 1 (2016).

Binder, Leonard, ed. *Politics in Lebanon*. New York: John Wiley and Sons, 1966.

Blandford, Nicholas. *Warriors of God: Inside Hezbollah's Thirty-Year Struggle Against Israel*. New York: Random House, 2011.

Brown, Derek. Non-formal Dialogues in National Peacemaking, *Peaceworks* 143. United States Institute of Peace (October 2017). https://www.usip.org/publications/2017/10/nonformal-dialogues-national-peacemaking.

Brown, Michael E., Owen R. Coté Jr., Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds. *Nationalism and Ethnic Conflict*. London: The MIT Press, 2001.

Cheldein, Sandra, Daniel Druckman, and Larissa Fast, eds. *Conflict: From Analysis to Intervention*. New York: Continuum, 2003.

Chiha, Michel. *Lebanon at Home and Abroad.* Beirut: Chiha Foundation, 1994.

Colleen, Charlotta, ed. *National Dialogue and Internal Mediation Processes: Perspectives on Theory and Practice.* Helsinki: Ministry for Foreign Affairs in Finland, 2014.

El-Khazen, Farid. *The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976.* London: I.B.Tauris, 2000.

Fakhoury, Tamirace. "Governance Strategies and Refugee Response: Lebanon in the Face of Syrian Displacement." *International Journal of Middle East Studies*, no. 49 (2017).

Fromkin, David. *A Peace To End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East.* New York: Avon Books, 1990.

Ghorayeb, Amal Saad. *Hizbullah: Politics and Religion.* London: Pluto Press, 2002.

Hamidi, Hannah "A Comparative Analysis of the Post Arab Spring National Dialogues in Tunisia and Yemen." *African Journal of Conflict Resolution* 15, no. 3, (2015).

Hanf, Theodore. *Coexistence in Wartime Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation.* Oxford: Center for Lebanese Studies and Taurus, 1993.

Handel, Michael. *Weak States in the International System.* London: Frank Cass, 1990.

Harik, Iliya. *Democracy and the Paradoxes of Cultural Diversity: Beyond the Veil of Difference.* UNESCO: International Center for Human Sciences (2003).

Harik, Iliya. "The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East." *International Journal of Middle Eastern Studies* 3, no. 3 (September, 1971).

Harik, Iliya. "The Origins of the Arab States System." *The International Spectator* 10 (April-June, 1985).

Harik, Iliya. *The Political Elites of Lebanon* [in Arabic]. Beirut: Dar al-Nahar, 1972.

Hinnebusch, Raymond, and Anoushiravan Ehtishami, eds. *The Foreign Policies of Middle Eastern States.* Boulder: Lynne Reinner Publishers, 2014.

Hirst, David. *Beware of Small States: Lebanon, Battleground of the Middle East.* London: Faber and Faber, 2010.

Hof, Frederic. "A Practical Line: The Line of Withdrawal from Lebanon and its Potential Applicability to the Golan Heights." *Middle East Journal* 55, no. 1 (Winter 2001).

Hudson, Michael. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. New Haven: Yale University Press, 1977.

International Crisis Group. "A Precarious Balancing Act: Lebanon and the Syrian Conflict." Middle East Report no. 132 (November 2012). https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/lebanon/precarious-balancing-act-lebanon-and-syrian-conflict-0.

International Crisis Group. "Building Critical Mass for Peace in Myanmar." Asia Report no. 287. Last modified June 29, 2017. https://www.crisis group.org/asia/south-east-asia/myanmar/287-building-critical-mass-peace-myanmar.

International Crisis Group. "Hizbollah's Syria Conundrum." Middle East Report no. 175. Last modified March 14, 2017. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/lebanon/175-hizbollah-s-syria-conundrum.

International Crisis Group, "Lebanon's Christians United in Hope of Effective Presidency." *Daily Maverick.* Last modified February 1, 2016. https://www.dailymaverick.co.za/article/2016-02-01-lebanons-christians-united-in-hope-of-effective-presidency/#.WuV4_e-FMdU.

International Crisis Group. "Lebanon's Self- Defeating Survival Strategies." Middle East Report no. 160. Last modified July 20, 2015. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/lebanon/lebanon-s-self-defeating-survival-strategies.

International Crisis Group. "Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps." Middle East Report no. 84. Last modified February 19, 2009. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/lebanon/nurturing-instability-lebanon-s-palestinian-refugee-camps.

International Crisis Group. "Syria after Lebanon, Lebanon after Syria." Middle East Report no. 39. Last modified April 12, 2005. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/syria-after-lebanon-lebanon-after-syria.

Jackson, Robert H. *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World.* Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Kerr, Michael. *Imposing Power-sharing: Conflict and Coexistence in Northern Ireland and Lebanon.* Dublin: Irish Academic, 2005.

Khalidi, Walid. *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East.* Boston: Center for International Affairs, Harvard University, 1979.

Korany, Bahgat, and Ali E. Hillal Dessouki, eds. *The Foreign Policies of Arab States.* Cairo: American University in Cairo Press, 2008.

"Lebanon Crisis Response Plan 2017-2020." Beirut: Government of Lebanon and the UN, June 2017.

"Lessons Learned from National Dialogue in Post-Conflict Situations." Peacebuilding Commission Working Group on Lessons Learned. Peace-building Support Office (PBSO), Chair's Summary. November 2009.

"Lessons Drawn from National Dialogue Mechanisms in Transitional Countries." Mahidol University Research Center for Peace Building. www.peace.mahidol.ac.th/en/doc/National%20Dialogue%20Lessons%20(1).pdf .

Louër, Laurence. "Bahrain's National Dialogue and the Ever-Deepening Sectarian Divide." Carnegie Endowment for International Peace. Last modified June 29, 2011. http://carnegieendowment.org/sada/?fa=44882.

Mediation Support Unit. "United Nations Guidance for Effective Mediation." New York: UN Political Department, September 2012.

"Mediation and Conflict Transformation." Discussion Points of the Mediation Support Network (MSN) No. 5. http://www.mediation supportnetwork.net.

"Mediation Perspectives" no. 2. The Center for Security Studies, 2014.

Moubarak, Walid E. *The Position of a Weak State in an Unstable Region: The Case of Lebanon.* Emirates Lecture Series no. 44. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2003.

"National Dialogue Culture." Unpublished policy paper by the Common Space Initiative. Beirut, Lebanon. June 2011.

National Dialogue Handbook—Case Studies. Berlin: Berghof Foundation (November 2017). http://berghof-foundation.org/publications/national-dialogue-handbook.

"National Dialogues Conference." Third Conference on National Dialogues. Foreign Ministry for Finland, April, 5-6 2017. Accessed October 3, 2017. http://nationaldialogues.fi/.

Neack, Laura. *The New Foreign Policy*. New York: Rowman and Littefield Publishers, 2008.

Nzouankeu, Jacques Mariel. "The Role of the National Conference in the Transition to Democracy in Africa: The Cases of Benin and Mali." *A Journal of Opinion.* Mahidol University Research Center for Peace Building 21, no. 1-2 (1993).

Nye, Joseph. *Understanding International Conflicts*. New York: Pearson Longman, 2007.

Odendaal, Andries. "The Role of Political Dialogue in Peace Building and State Building: An Interpretation of Current Experience." Report submitted to the working group on political dialogue and state building. Berlin: Berghof Foundation. May 25, 2011.

Paffenholz, Thania, and Nick Ross. "Inclusive Political Settlements: New Insights from Yemen's National Dialogue." *PRISM* 6, no. 1 (May 17, 2016). https://www.inclusivesecurity.org/publication/inclusive-political-settlements-new-insights-from-yemens-national-dialogue/.

Papagianni, Katia. "National Dialogue Processes in Political Transitions." *Civil Society Dialogue Network*, Discussion Paper no. 3, 2014.

Papagianni, Katia. "National Conferences in Transitional Periods: The Case of Iraq." *International Peacekeeping* 13, no. 3 (September 2006).

Qasim, Naim. *Hizbullah: The Story from Within.* London: Saqi, 2005.

Ramsbotham, Alexander, and Wennmann Achim, eds. "Legitimacy and Peace Processes, From Coercion to Consent," *Accord* 25. London: Concilliation Resources, 2014. https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/Accord25-Conciliation Resources-2014.pdf.

Salibi, Kamal. *Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976.* Delmar, New York: Caravan Books, 1976.

Salibi, Kamal. *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered.* Berkeley: University of California, 1988.

Schiff, Ze'ev, and Ehud Ya'ari. *Israel's Lebanon War*. New York: Simon and Schuster, 1984.

Seaver, Brenda M. "The Regional Sources of Power-Sharing Failure: The Case of Lebanon." *Political Science Quarterly* 115, issue 2 (Summer 2000).

Siebert, Hannes. "National Dialogue and Legitimate Change." In Ramsbotham, Alexander, and Wennmann Achim, eds. "Legitimacy and Peace Processes, From Coercion to Consent," *Accord* 25. London: Concilliation Resources, 2014.

Sparrow, Annia. "Enabling Assad: The UN's Failure in Syria." *Foreign Affairs*. Accessed January 13, 2017. https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2017-01-11/enabling-assad.

Spies, Chris. "South Africa's National Peace Accord: Its Structures and Functions." In "Owning the Process: Public Participation in Peacemaking." *Accord* 13 (2002).

Stern, Paul C., and Daniel Druckman, eds. *International Conflict Resolution after the War.* Washington DC: National Academy Press, 2000.

"The Building of Citizenship in Lebanon." Unpublished paper presented in the conference The Building of Citizenship in Lebanon, organized by Lebanese American University, OXFAM, and Friedrich Ebert Stiftung in Byblos, Lebanon. July 11-12, 1997.

Touval, Saadia, and I. William Zartman, eds. *International Mediation in Theory and Practice*. Boulder, Colorado: Westview Press, 1985.

Traboulsi, Fawwaz. *A History of Modern Lebanon*. London: Pluto, 2007.

Uger, Barbara, Stina Lundström, Katrin Planta, and Beatrix Austin, eds. *Peace Infrastructures, Assessing Concept and Practice*. Berghof Handbook Dialogue Series no. 10. Berlin: Berghof Foundation, 2013.

Youngs, Richard. "From Transformation to Mediation, The Arab Spring Reframed." Carnegie Endowment for International Peace. Last modified March 2014. https://carnegieendowment.org/files/arab_spring_reframed.pdf.

Zachariassen, Anne, Thania Paffenholz, Esra Çuhadar, and Nick Ross. "National dialogues as inclusion mechanisms for political transitions." Unpublished paper presented at Transforming Intractable Conflicts: Restructuring and Reframing. Syracuse University, Syracuse. September 23-24, 2016.

Zartman, William, ed. *Collapsed States*. Boulder, Colorado: Lynne Reinner Publishers, 1995.

Zyck, Steven A. *Mediating Transition in Yemen: Achievements and Lessons*. New York: International Peace Institute, 2014.

نبذة عن المؤلف

الدكتور وليد مبارك هو أستاذ متقاعد للعلوم السياسية؛ حيث تولى منصب مدير معهد الدبلوماسية وتحويل النزاعات بالجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت بلبنان، خلال الفترة من عام 1992 إلى عام 2014. كما سبق له أن شغل منصب العميد المساعد لكلية العلوم والآداب ورئيس قسم العلوم الاجتماعية والتربية في الجامعة اللبنانية الأمريكية. وقد عمل أستاذاً في جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من عام 1990 حتى عام 1992، وفي جامعة الكويت من عام 1979 حتى عام 1989.

وللدكتور مبارك الكثير من المقالات المتعلقة بتحليل السياسة الخارجية والسياسات المقارنة. وقد تولى منصب مستشار وزارة الخارجية الكويتية خلال الفترة من عام 1981 إلى عام 1988.

والدكتور مبارك هو عضو مؤسس وعضو حالي في مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في الكويت. وخلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2014 تولى الدكتور مبارك عضوية اللجنة التوجيهية للحوار الوطني التي يرأسها الرئيس اللبناني. وفي سبتمبر عام 2009 كان الدكتور مبارك عضواً في الوفد اللبناني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي أكتوبر عام 2012 تم توجيه الدعوة إليه من أجل الانضمام إلى وفد الرئيس اللبناني إلى قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (ASPA)، الذي تم عقده بليبيا في بيرو.

وفي مايو 2014 قام الرئيس اللبناني بمنح الدكتور مبارك وسام الأرز الوطني برتبة ضابط. والدكتور مبارك عضو مؤسس ومستشار في مبادرة الفضاء المشترك بلبنان، وعضو في مبادرة الحوار الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد حاز الدكتور مبارك شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة إنديانا في عام 1979.

الفهارس

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تُقبل للنشر في هذه السلسلة الدراسات المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة.
2. يُشترط أن يندرج موضوع الدراسة المترجمة ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة المترجمة لدى جهات أخرى.
4. يتعيّن أن يتراوح عدد صفحات الدراسة المترجمة ما بين 40 و50 صفحة مطبوعة (ما بين 13000 إلى 15000 كلمة)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. تصبح الدراسات المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم إعادة نشرها في مكان آخر.
6. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للدراسات المترجمة.
7. يقدم المركز لمترجم الدراسة المجاز نشرها مكافأة مالية، بالإضافة إلى 5 نسخ إهداء من الدراسة عند الانتهاء من طباعتها في صيغتها النهائية.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تُرسَل الدراسة المترجمة، مطبوعة بلغة سليمة في نسخة إلكترونية، إلى مدير إدارة النشر العلمي عبر البريد الإلكتروني (pubdis@ecssr.ae).
2. تُرفق مع الدراسة المترجمة نسخة من الدراسة الأصلية باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أُخذت منه، وملخص للدراسة (في حدود 300 كلمة).
3. يُرسَل مع الدراسة المترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم، ووسائل الاتصال به (عنوان البريد الإلكتروني، وأرقام الهواتف).
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة الدراسة المترجمة للتأكد من جودة الترجمة.
5. يُخطر المترجم بنتيجة المراجعة خلال شهر واحد من تاريخ تسلم الدراسة المترجمة.
6. بعد الموافقة على نشر الدراسة المترجمة، تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.1	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنـر كـوهين
.2	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
.3	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994)	جوليان ثوني
.4	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت وجاري جي. باجليانو
.5	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
.6	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
.7	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
.8	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
.9	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
.10	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
.11	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
.12	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
.13	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
.14	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
.15	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
.16	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

17. التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها — فيرنر فاينفلد ويوزيف يانِنج وسفن برنيد

18. جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز — فيكن تشيتريان

19. العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية» — إدوارد فوستر وبيتر شميت

20. اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين — تحرير: جوليا ديفلين

21. القيم الإسلامية والقيم الغربية — علي الأمين المزروعي

22. الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة — آر. كيه. رامازاني

23. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2) — إعداد: إيرل تيلفورد

24. النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية — كيه. إس. بلاكريشنان وجوليوس سيزار بارينياس وجاسجيت سنج وفيلوثفار كاناجا راجان

25. سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة — فيليب جوردون

26. سياسة الردع والصراعات الإقليمية: المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة — كولن جراي

27. الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية — مالك مفتي

28. العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط — يزيد صايغ

29. العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية — م. هاكان يافوز

30. الثورة في الشؤون الاستراتيجية — لورنس فريدمان

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

31. الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع — هارلان أولمان وجيمس بي. ويد

32. التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997 — سعيد برزين، ترجمة: علاء الرضائي

33. اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة — ألوين روير

34. السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة — تيرنس كاسي

35. دولة الإمارات العربية المتحدة: الوطنية والهوية العربية - الإسلامية — سالي فندلو

36. استقرار عالم القطب الواحد — وليم وولفورث

37. النظام العسكري والسياسي في باكستان — إيزابيل كوردونير، ترجمة: عبدالله جمعة الحاج

38. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية — شيرين هنتر

39. برنامج التسلح النووي الباكستاني: نقاط التحول والخيارات النووية — سمينة أحمد

40. تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا — لويس هنكين وآخرون، ترجمة: الطاهر بوساحية

41. الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي — عمرو ثابت

42. الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين — فيليب فرج

43. مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي - الإسرائيلي — عمرو جمال الدين ثابت

44. نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020 — ديرموت جيتلي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.17	التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف ياننج وسفن بيرنيد
.18	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
.19	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت
.20	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
.21	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
.22	الشراكة الأوربية – المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
.23	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
.24	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان وجوليوس سيزار باريناس وجاسجيت سنج وفيلوثفار كاناجا راجان
.25	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
.26	سياسة الردع والصراعات الإقليمية: المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
.27	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
.28	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
.29	العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
.30	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.31	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
.32	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
.33	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
.34	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي
.35	دولة الإمارات العربية المتحدة: الوطنية والهوية العربية – الإسلامية	سالي فندلو
.36	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
.37	النظام العسكري والسياسي في باكستان	إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
.38	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
.39	برنامج التسلح النووي الباكستاني: نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
.40	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	لويس هنكين وآخرون ترجمة: الطاهر بوساحية
.41	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
.42	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
.43	مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي – الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
.44	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

45.	انهيار العملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46.	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47.	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48.	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49.	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
50.	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي
51.	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل: بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52.	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إبراشتات
53.	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54.	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55.	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
56.	الوفاق الهندي – الإسرائيلي	أفرايم إنبار
57.	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
58.	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
59.	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

60.	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
61.	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
62.	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا وتاشا فيلبوت
63.	دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا	أيان تايلر
64.	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر وشتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
65.	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
66.	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت
67.	نهوض الهند	جورشاران داس وسي. راجا موهان وأشتون بي كارتر وسوميت جانجولي
68.	التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	ليندا بيلمز وجوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
69.	إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
70.	حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون وراي تقيه

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.94	ما بعد الدولار: إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي	باولا سوباتشي وجون دريفل
.95	حوكمة الإنترنت في عصر انعدام الأمن الإلكتروني	روبرت كنيك
.96	بناء المنظومات قبل بناء الدولة: الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة	بيتر هالدن
.97	توسيع مجلس الأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية	كارا سي. ماكدونالد وستيوارت إم. باتريك
.98	ثورة الغاز الصخري بين الواقع والتضخيم	بول ستيفنز
.99	طريقة الصين في الحرب البحرية: منطق ماهان وقواعد ماو	جيمس هولمز
.100	الحدود المفتوحة: وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟	جون كيسي
.101	مصالحنا الاستراتيجية المشتركة: دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني	توم كارجيل
.102	كندا والشرق الأوسط اليوم: السياسات الانتخابية والسياسة الخارجية	دونالد باري
.103	صعود القومية الدينية: حالة الهند	مارك جورجنسماير وكاتارينا
.104	نقطة التحول: الاستراتيجية الوطنية البريطانية ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً	كيفال وتيد سفينسون
.105	مستقبل القوة الأمريكية	برنارد جنكن وجورج غرانت جوزيف ناي، هيلاري كلينتون، تيم دون وكليجدا مولاج

.106	إدارة الوقود النووي المستنفد: الاستراتيجيات البديلة وانعكاساتها على السياسات	توم لاتوريت، وتوماس لايت، وديبرا نوبهان، وجيمس بارتيس
.107	أثر تدريس المواد العلمية في سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	ألكسندر وايزمان
.108	لا لعودة أمريكا إلى الوطن: وجهة نظر معارضة للانكفاء	ستيفن بروكس، وجي. جون إيكنبيري، وويليام وولفورث
.109	هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية	جيمس سيبينيوس ومايكل سينج
.110	قوات أمن مرنة للمشاركة في التدخلات العسكرية: أفغانستان ومأزق سياسة الأمن الألمانية	كورنيليوس فريزيندورف، وكريستوفر داسه وتوماس مولر
.111	هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسة الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي إلى أولاند	بول ميلي وفنسنت داراك
.112	التديُّن طريقاً إلى السياسة: صعود السلفية السياسية في مصر بعد مبارك	خليل العناني ومازلي مالك
.113	النفط العراقي: تحوُّل محتمل في الهيمنة الإقليمية	دانيا ظافر فضل الدين
.114	رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط: حالات مصر ولبنان وتركيا	أوزلام ألطان-أولجاي وأحمد إيتش دويغو
.115	في البحث عن القوة الناعمة: هل للرأي العام الخارجي أهمية في السياسة الخارجية الأمريكية؟	بنجامين جولدسميث ويوزاكو هوريوشي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

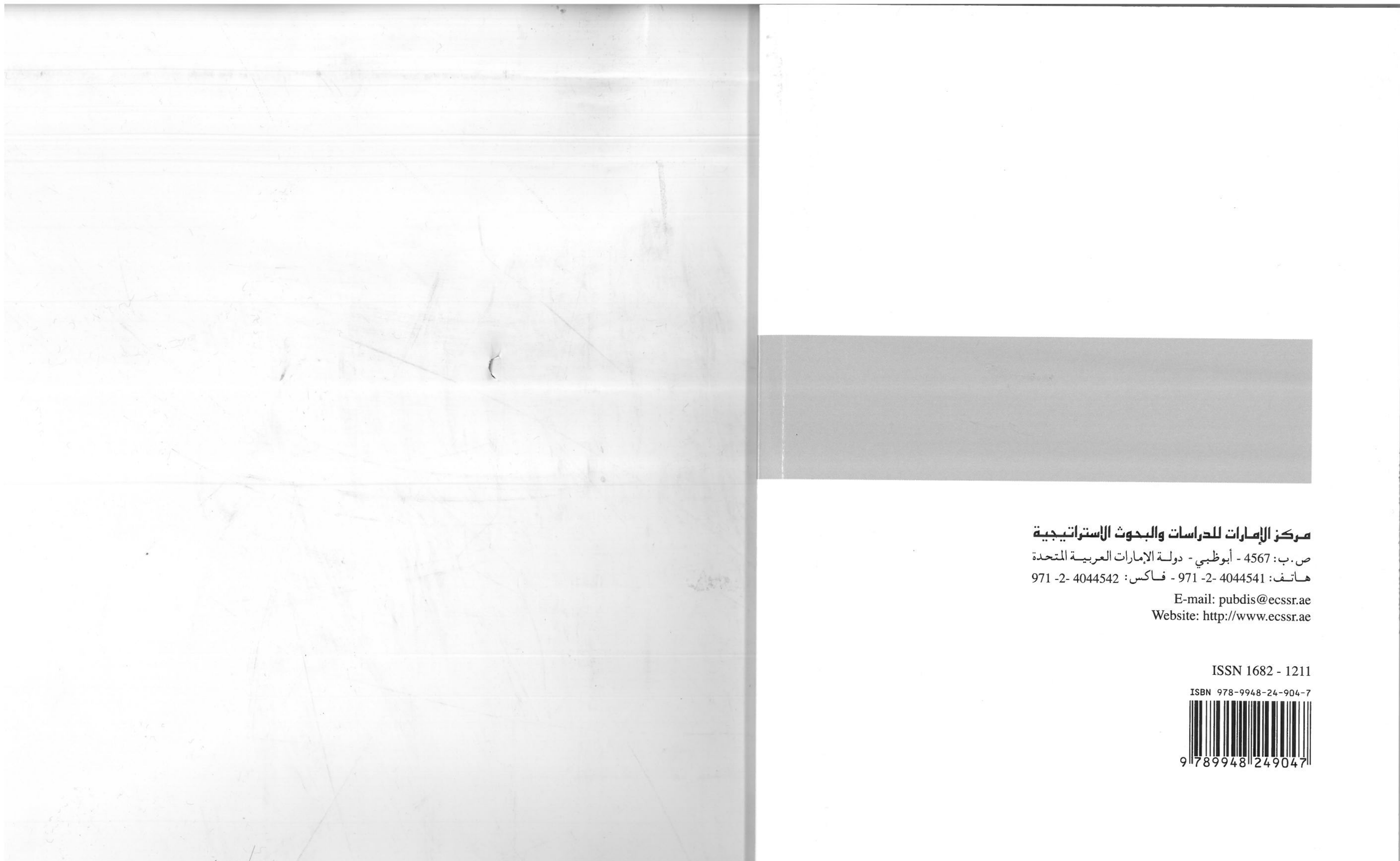
.116	التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإنجازات والاتجاهات المستقبلية	مارتن هفدت
.117	إنهاء الفقر المدقع في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	كلير لوكهارت وسام فينسنت
.118	روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرقي آسيا	أرتيوم لوكين
.119	تكاليف حرب الطائرات من دون طيار ونتائجها	أنتوني دوركن
.120	تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة	فولفرام لاخر
.121	المواطَنة والحرية الدينية في الغرب: تحليل مقارن لتجارب المسلمين في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة	جاكلين سالم
.122	المنظمات الإسلامية الرئيسية والخطاب السياسي المعاصر عن الإسلام في ألمانيا: التصورات الذاتية واستراتيجيات التفاعل	ماتياس كورتمان وكيرستن روزنو-وليامز
.123	الاستثمارات في البحث العلمي: دراسة آثار التمويل على التعاون العلمي والتخصصات الأكاديمية	بنجامين كلارك وجاريد لورنس
.124	التلويح بقدرات الهجوم عبر الإنترنت	مارتن سي. ليبيكي
.125	استخبارات وسائل التواصل الاجتماعي	السير ديفيد أوماند وجيمي بارتليت وكارل ميلر
.126	العراق على الساحة الدولية: السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية	جين كينينموت وجاريث ستانسفيلد وعمر سري
.127	مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة: الحوكمة الاقتصادية في ظل الأزمة والخلافات	جوناثان لاكهرست
.128	الابتكار القائم على البيانات: دليل لصانعي السياسة: فهم وتفعيل القيمة الاقتصادية والاجتماعية للبيانات	إعداد: اتحاد صناعة البرمجيات والمعلومات

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.129	المدن المتخصصة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة حالة لنوع متميز من ابتكار السياسات وانتشارها	هبة خضر ودانيال رايش
.130	مستقبل قوات العمليات الخاصة الأمريكية	ليندا روبنسون
.131	المجرمون الدوليون: تسليم أم محاكمة؟	ميشا زونيك - روزيج وجوان فوكيس
.132	نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط: منظور دستوري حول العراق وأفغانستان	محمد نسيب أوجون ومراد أصلان
.133	إيران بعد القنبلة: كيف يمكن لإيران المسلحة نووياً أن تتصرف؟	علي رضا نادر
.134	فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا: تحليل متكامل	جيسون ودافيدسون
.135	النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال إفريقيا	أنتوني دوركن
.136	إيران: كيفية تقاطع السياسة والاستخبارات	روبرت جيرفس
.137	الشراكة الاستراتيجية بين كوريا الجنوبية ودولة الإمارات العربية المتحدة	نيو سونج
.138	المثلث الدامي: أفغانستان وباكستان والهند	وليام داريمبل
.139	المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في أمريكا اللاتينية وإفريقيا	براندون فايت وكلوي كوغلين - شولت
.140	وجهات نظر إسلامية في شأن العلاقات الدولية: خطاب السيد محمد حسين فضل الله	سامي إميل بارودي
.141	التعاون في مجال الطاقة النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أجنبية	بول كيه. كير ومارك هولت وماري بيث نيكيتين
.142	رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر	علي فائز وكريم سجادبور

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.143	طعام أفضل بسعر أقل: فاعلية الحوافز المالية في تعديل السلوك الغذائي	روبينج آن
.144	العالم الثالث والإسلام العالمي والبراجماتية صناعة السياسة الخارجية الإيرانية	والتر بوتش
.145	الصين ونظام التجارة العالمي	آديتيا ماتو وأرفيند سوبرامانيان
.146	استدعاء النموذج الأوروبي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط	دفني جوناي وكان ريندا
.147	أفغانستان بعد الانسحاب	سيث جي. جونز وكيث كرين
.148	المؤسسات الدولية والسياسة المحلية: هل تساعد "اتفاقيات التجارة التفضيلية" القادة على تعزيز الإصلاح الاقتصادي؟	ليوناردو باتشيني وجوهانس أوربلين
.149	التعاون في مجال الأمن الداخلي بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند نحو إقامة شراكة دائمة عبر أمن قطاع النقل	ريك "أوزي" نيلسون وآخرون
.150	الرأسمالية والنظام العالمي الناشئ	باري بوزان وجورج لوسون
.151	عمليات توريط الخصوم: تحليل أساليب النشطاء	ماجكن جول سورنسن وبريان مارتن
.152	متى تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً لأسباب إنسانية؟	روبرتا هار
.153	التحديات التي تواجه الطلاب ذوي الإعاقة البصرية في مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة	منى محمد الحمادي
.154	الحوار الوطني اللبناني: تجربة تتجاوز الوساطة الخارجية	وليد مبارك



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 971 -2- 4044541 - فاكس: 971 -2- 4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211

ISBN 978-9948-24-904-7

9 789948 249047